مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤١٨٠**

الجمعة، ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠، الساعة ١١/٤٥

نيويورك

الرئيس:	الآنسة دورانت	(جامايكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	الأرجنتين	السيد ليستريه
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد اياري
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد دوتريوه
	كندا	السيد فاولر
	مالي	السيد كيتا
	ماليزيا	السيد محمد كمال
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	السيد هاريسون
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد شيفرز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ستودربير غ

جدول الأعمال

الحالة في تيمور الشرقية

تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (S/2000/738)

00-55863
0055863

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور الشرقية

تقرير الأمين العام بشأن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (S/2000/738)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسائل من ممثلي استراليا، وإندونيسيا، والبرتغال، ونيوزيلندا، واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أقترح، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت، طبقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

ولعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة ونزلي (استراليا)، والسيد ويبيسونو (إندونيسيا)، والسيدة بايفا (البرتغال)، والسيد باولز (نيوزيلندا)، والسيد كوباياشي (اليابان) المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي غياب أي اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد هادي عنابي، مساعد الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

ولعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد عنابي إلى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام بشأن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، الوثيقة S/2000/738.

وأعطي الكلمة للسيد عنابي.

السيد عنابي (تكلم بالانكليزية): وفقا لما أشارت إليه رئيسة المجلس توا، سيكون أعضاء المجلس قد أطلعوا على تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه، الذي يقدم وصفا مفصَّلا، بصورة معقولة، للتطورات في تيمور الشرقية على مدى الأشهر الستة الماضية. ولذلك سأقتصر على تسليط الضوء على بعض أهم القضايا التي يعالجها التقرير.

لقد تم التغلب بدرجة كبيرة على حالة الطوارئ الإنسانية التي واجهت الأمم المتحدة في أعقاب المشاورة الشعبية في آب/أغسطس من العام الماضي، ولكن إعادة تشييد البنية الأساسية المدمرة لتيمور الشرقية وإعادة بناء الخدمات العامة من نقطة الانطلاق من المهام الضخمة. وقد أحرز تقدم هام، وبنى الحكم والإدارة الأساسية مقامة الآن. بيد أنه لا تزال كمية كبيرة من الأعمال يتعين إنجازها لإعادة تنشيط الاقتصاد وتعزيز تقديم الخدمات الأساسية مع المحافظة على بيئة أمنية مستقرة.

ولا تزال حالة اللاجئين في تيمور الغربية مسألة خطيرة ومثار قلق متزايد.

وسوف أتناول في البداية التطورات السياسية. فعلى مدى الشهور الستة الماضية نشهد توسعا في تقاسم اتخاذ القرارات السياسية. وأوضح الخطوات في هذا الصدد هي إنشاء مجلس وزراء انتقالي نصف أعضائه من رؤساء الإدارات الحكومية التيمورية، وإنشاء المجلس الوطني. ويمكّن

مجلس الوزراء التيموريين من الاضطلاع بالمسؤوليات الحكومية لأول مرة. ويوسع المجلس الوطني نطاق المشاركة في عملية المشاورات التشريعية حيث يضم قطاعات جديدة من السكان لم تكن ممثلة بصورة مباشرة في سلفه، المجلس الاستشاري الوطني. وسيضم أعضاء من المناطق الريفية ممن تختلف ظروفهم كثيرا عن الظروف في العاصمة، ديلي.

والتحدي العاجل هو كفالة أن يشكل هذا المجلس الوطني بطريقة تجعله جزءا من عملية بناء توافق الآراء، إذ أن النشاط والمناقشات السياسية المفتوحة تجري لأول مرة في تيمور الشرقية. وينبغي أن نصغى تماما، على سبيل المثال، للشباب والطلبة الذين كانوا نشطاء في حركة مناصرة الاستقلال والذين يتزايد رفع أصواقم بالطلبات. وكما شدد الأمين العام، هناك حاجة ماسة إلى تعزيز التسامح مع الهيئات السياسية الخارجة عن مظلة المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، والجماعات الدينية والأقليات العرقية.

والمجلس الوطني للمقاومة التيمورية هو أكبر تحالف للقوى السياسية في تيمور الشرقية وأكثرها تمثيلا، وسيعقد مؤتمره في آب/أغسطس القادم. وسيكون محفلا للسياسات العامة بالغ الأهمية، وينبغي أن يدفع كثيرا المناقشة بشأن القضايا الأساسية المتصلة بالدستور الجديد والجدول الزمني لإجراء الانتخابات. ومن التحديات السياسية الهامة في هذه الفترة الحفاظ على وحدة الهدف بين التيموريين مع التشجيع على أوسع مشاركة سياسية ممكنة. ولقد جرى في هذا العام عدد من مظاهرات الاحتجاج السياسية، ومعظمها بشأن العمالة والقضايا الاقتصادية، ولكنها لحسن الحظ لم تتسبب في أي مشاكل أمنية خطيرة.

وأنتقل الآن إلى موضوع العلاقات مع إندونيسيا. فحسبما ورد في تقرير الأمين العام تحسنت العلاقات مع الحكومة الإندونيسية بقدر كبير. غير أن هناك عددا من القضايا الأساسية المعلَّقة. والقضية المحورية التي تتطلب اهتماما واتخاذ إجراءات عاجلة هي المتصلة باللاجئين في تيمور الغربية. فالحالة السيئة للغاية التي يعيشها اللاجئون في المخيمات في تيمور الغربية وضحت في الأولويات التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لضمان أمن اللاجئين وأمن موظفيها العاملين في المساعدة الإنسانية. وهذه الأولويات تشمل، فصل الجنود والشرطة وموظفي الخدمة المدنية الإندونيسيين السابقين عن باقي اللاجئين. ويتضح الفشل في ضمان الحالة الأمنية في مخيمات اللاجئين من انسحاب موظفي المفوضية مؤخرا من المخيمات، عقب الاعتداءات على أفراد من المفوضية. وواضح أن هذا ليس المناخ الذي يستطيع اللاجئون فيه أن يقرروا بحرية رغبتهم في العودة أو في التوطين في أماكن أخرى.

فينبغي تشجيع الحكومة الإندونيسية على أن تكفل الوقف الفوري لتأثير المليشيات في مخيمات اللاجئين وأنشطتها في المناطق الحدودية. فاستمرار وجود مليشيات ذات نزعة انفصالية، وقدرتها الجلية على العمل على طول الحدود مسألة أساسية للقضية المحورية المتعلقة بأمن الحدود. وأود أن أشير في هذا السياق إلى أن المفوضة السامية لشؤون اللاجئين أبرزت أمس في جنيف هذه الشواغل المتصلة بحالة اللاجئين وموظفي المفوضية أنفسهم في تيمور الغربية وذلك بإصدار ورقة معلومات أساسية يسرنا أن تتاح لأعضاء المجلس المعنيين.

وبينما كان الأمن مستتبا في باقي أنحاء البلد مما أتاح إجراء تخفيض أولي في قوة العنصر العسكري التابع لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في قوة حفظ السلام، شهدت الأشهر الستة الماضية فترات هدوء تقطعها حوادث العنف والغارات عبر الحدود. ومما يؤسف له أشد الأسف أن هذه الحوادث انتهت هذا الأسبوع بمقتل عضو في الكتيبة النيوزيلندية بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية، في ضاحية

كوفا ليما الواقعة على الحدود الجنوبية مع تيمور الغربية. وبناء على اقتراح من المسؤولين الإندونيسيين سيبدأ تحقيق مشترك يوم الاثنين يشمل الإدارة الانتقالية.

وأود في هذا السياق أن أعرب باسم الأمين العام عن مواساتنا الخالصة لأسرة الجندي النيوزيلندي الذي قُتل في هذه الحادثة، وعن تقديرنا لكل زملائه العاملين مع الإدارة الانتقالية في الميدان.

وأنتقل إلى مسألة القانون والنظام. فقد حدثت زيادة مقلقة إلى حد ما في حوادث السرقات وجرائم العنف، وأساسا في ديلي التي شهدت أيضا نشاطا لبعض عصابات الشباب. وفي أعقاب قتال كبير مع العصابات في نيسان/أبريل اتخذ قرار بأن يحمل أفراد الشرطة المدنية التابعين للأمم المتحدة أسلحة جانبية عند الضرورة. ويظل من الأولويات انخفاض معدل البطالة في الحضر والتحول من الريف إلى المدن - وهما فيما يبدو السببان الأساسيان في هذه المشكلة.

وقد أدى تطور فكر التيموريين الشرقيين إزاء المتطلبات الدفاعية للدولة المستقلة في المستقبل إلى إجراء دراسة للاحتياجات الدفاعية المقبلة والآثار المالية والعملية المترتبة عليها بالنسبة لتيمور الشرقية. وكما يعلم أعضاء المجلس فهذه الدراسة تجريها الكلية الملكية في لندن. ويكمل الفريق حاليا أعماله في تيمور الشرقية. وبينما ننتظر التقرير النهائي من هذا الفريق نفهم أن هناك ثلاثة خيارات تقترح. ويفترض الجميع أن فالانتيل سيكون في صلب قوة دفاع أو أمن جديدة مما سيتطلب مساعدة وتدريبا كبيرين من المجتمع الدولي. وفي غضون ذلك خصصت الاعتمادات للاحتياجات الأساسية لقوات الفالانتيل التي سمح لكثيرين من أفرادها بأخذ إجازات.

ولاحظ الأمين العام في تقريره أن أفضل ضمان لمستقبل آمن لتيمور الشرقية يكمن في إقامة علاقات صحية مع بلدان المنطقة وخاصة إندونيسيا. وينبغي أن أذكر في هذا الصدد أن وفدا من تيمور الشرقية يتألف من السيد فييرا دي ميلو، والسيد زانانا غوسماو وآخرين حضروا الاجتماع السنوي لوزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعقود في تايلند في ٢٤ و ٢٥ تموز/يوليه، وذلك بناء على دعوة من حكومة تايلند.

أتناول الآن بإيجاز الحالة الاقتصادية. نظرا لمستويات الدمار والفوضى التي شهدتها تيمور الشرقية على إثر الاستفتاء الشعبي الذي أجري في السنة الماضية، من الواضح أن إعادة إنعاش الاقتصاد مهمة طويلة الأجل سوف تستمر فترة طويلة بعد الاستقلال. ويمضي العمل قدما في إعادة تشييد المباني الضرورية، ولكن العمل لا يمضي بالسرعة التي يأمل فيها الكثيرون. بيد أننا نشعر بالتشجيع لأنه أصبح بالمستطاع التوصل إلى اتفاق مع القادة السياسيين التيموريين بشأن ميزانية متواضعة قدرها ٥٩ مليون دولار للسنة القادمة. وهذا يقتضي دعما إضافيا من التبرعات. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن الشكر للمانحين لدعمهم منذ مؤتمر طوكيو في السنة الماضية وفي أثناء المؤتمر الذي عقد مؤخرا في لشبونة في الشهر الماضي.

وفي الختام، أود أن أصرح بأننا، إذ نستعرض الستة أشهر الماضية، نستطيع أن نشعر بالارتياح إزاء التقدم الذي تمكنت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية من تحقيقه، بالرغم من أنها لم تصل إلى كامل قدرتها بعد. لقد ساهمت في تخفيف حالة الطوارئ بسبب العنف والدمار في السنة الماضية؛ وحافظت على بيئة آمنة؛ وأنشأت أسسا لإدارة فعالة؛ وقبل كل شيء، أقامت علاقة من الاحترام والثقة المتبادلين مع تيمور الشرقية. وفي الوقت نفسه، أبرزت فترة الستة أشهر الماضية حقيقة مفادها أن مهمة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تيمور الشرقية مروعة، وأنه

حسبما ذكرت في بداية هذه الإفادة الإعلامية، ما زال يتعين علينا عمل الشيء الكثير.

يتعين استدامة التزام المجتمع الدولي في تيمور الشرقية فترة طويلة بعد الاستقلال، ويأمل التيموريون الشرقيون في تحقيقه في نهاية السنة القادمة. وسوف تواصل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية القيام بكل ما تستطيع القيام به، بدعم المجلس، لمساعدة تيمور الشرقية في التحضير لمواجهة هذا التحدي.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن الشكر لك يا سيدتي الرئيسة لتحديد موعد هذه الجلسة العامة بشأن الحالة في تيمور الشرقية. وأبدأ بالإعراب عن الشكر للسيد عنابي لعرض آخر تقرير للأمين العام ولملاحظاته الإضافية.

يتضمن تقرير الأمين العام عددا من التطورات الهامة التي طرأت في تيمور الشرقية في الستة أشهر الماضية. ونعرب عن سرورنا البالغ للاعتراف مرة أخرى بالدور الحاسم الذي تقوم به إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية للتصدي للتحديات الكثيرة التي تواجه إقليم تيمور الشرقية تحت قيادة سيرجيو فييرا دي ميللو الممثل الخاص للأمين العام. واستمعنا إليه في الشهر الماضي عندما تكلم عن فكرة توسيع نطاق مشاركة قيادة تيمور الشرقية في الحكم. ونؤيد هذه المبادرة، لأننا كنا ندعو على الدوام إلى ملكية التيموريين الشرقيين لجهود التنمية. ولذلك، فإننا نرحب بإنشاء المجلس الوطني الذي حل محل المجلس الوطني الاستشاري. وهذا تطور هام على مسار الحكم الديمقراطي والتمثيلي.

ومع أن طبيعة التعبير السياسي المفعمة بالنشاط ليست شيئا غير متوقع من شعب تيمور الشرقية، الذي يمر بأوقات عصيبة، نود أن نحذر القادة وصانعي الرأي: ينبغي أن يكونوا على أكبر قدر من الحيطة بحيث لا يسمح بالتعصب بشأن التعبير السياسي والحساسيات الدينية والإثنية أن تتخذ لها جذورا. نحن نقول ذلك لأننا لاحظنا ميولا معينة نحو هذه الاتجاهات. ونؤيد على النحو الأوفى مبادرات إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في مجالي التثقيف المدني والسياسي وإقرار حكم القانون.

ونلاحظ أيضا مع الارتياح أنه يجري حاليا تعزيز سياسة الإعلام والاتصالات التي تتبعها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، ونعتقد أنها ضرورية ليس فحسب لتعزيز الثقة بأنشطة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، بل أيضا لغرس احترام حقوق الآخرين في نفوس سكان تيمور الشرقية. ودور المشاورة الوثيقة مع المشتركين في الحوار، فيما يتعلق بالتسامح بشأن آراء المجموعات السياسية الأخرى، لا يمكن الاستغناء عنه. وسيكون من دواعي السخرية القاسية إذا أخفقت أقلية الأمس في اعتماد ثقافة التسامح نحو أقلية اليوم ولجأت إلى موقع الترويع.

وعلى غرار ما حدث في جلستنا الماضية، استمعنا إلى ما قيل عن استمرار مشكلة نشاط الميليشيات. وفي الأسابيع القليلة الماضية وقع هجوم على مواقع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وأطلقت النيران على أحد العاملين لحفظ السلام مؤخرا فأردته قتيلا. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تعازينا المخلصة لأسرة الفقيد ونثني على شجاعته والتزامه بهذه القضية النبيلة. وننقل تعازينا إلى حكومة نيوزيلندا، البلد الذي كان ينتمي إليه هذا الموظف في مجال حفظ السلام. ونشعر بقلق كبير إزاء هذا الاتجاه الخطر، الذي يكمن فيه هدر العمل الجيد الذي قامت به حتى الآن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وما أظهرته الحكومة الإندونيسية من النية الطيبة والتعاون. ونسلم بالجهود الحازمة التي تبذلها حاليا الحكومة الإندونيسية

في هـذا الصـدد. ومـن الواضـح أن هنـاك حاجـة إلى عمـل الشيء الكثير بغية أن ننهي، مرة واحدة وإلى الأبد، نشاط الميليشيات المتواصل في المناطق الواقعـة علـى حـدود تيمـور الشرقية. ونحن على ثقة من أن الحكومة الإندونيسية سوف تولي أولوية عليا لهذا الجـانب وتتخـذ الخطـوات الضروريـة كافة.

ونشعر أيضا بقلق بالغ إزاء اندلاع الهجمات بصورة مفاجئة مؤخرا ضد ممتلكات وأفراد مفوضية الأمم المتحدة السامية لشـؤون اللاجئـين. ونـولي سـلامتهم وأمنـهم أهميـة كبيرة، لأننا نرى أهم يقومون بدور حيوي في العملية كلـها لضمـان عـودة اللاجئـين علـى جنـاح السـرعة إلى تيمـور الشرقية. ويتعين على السلطات الإندونيسية أن تكفل سلامة جميع العاملين في مجال المعونـة في تيمـور الغربيـة وأن تؤمـن مخيمات اللاجئين ضد الهجمات المتوالية التي تقوم بها العنـاصر المسلحة. إن تكرار تلك الحـوادث لا يبشـر بالخـير بالنسـبة لعملية الإعـادة للوطن المتوقفة. وليس مـن مصلحـة حكومـة إندونيسيا أن تسمح بعدم الوفاء بالتزامها بسـبب الأنشـطة الإجرامية للميليشيات وشركائها. والقضية الأخرى الـتي لم تـدرس هي دفـع المعاشـات التقاعدية لموظفـي الخدمـة المدنيـة. وندعـو السلطات الإندونيسية إلى اتخاذ الخطوات الضروريـة في القريـب العـاجل من أجـل التوصـل إلى حـل بشـأن هـذه القضية. ومن شأن ذلك أن يشكل حـافزا منتظرا منذ وقـت طويل على إعادة اللاجئين.

ونشجع عمليات التحقيق الجارية حاليا في انتهاكات حقـوق الإنسـان الـتي حدثـت في أعقـاب الاسـتفتاء في السـنة الماضية. ونقدر بالغ التقدير الجـهود الـتي يبذلها حاليـا مكتـب المدعي العام الإندونيسي. ونعـرب عـن الأمـل في أن يسـعى كل من يعنيـهم الأمر إلى عـدم السـماح بـأي حـالات لتأخـير هذه العملية.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أتناول قضية التحول إلى الاستقلال. لقـد ذكرنـا سـابقا أن العلامـات الواقعيـة هـي الـتي ينبغـي أن تكـون العـامل الموجـه، لا الإطـار الزمـني التعسفي. وترى بنغلاديش أن عملية الانتقـال سـوف تكـون بطيئة وطويلة. ونعتقد أنه ينبغي تجنب الإسـراع بهـا. ونقـترح إجراء مشاورات مع القيادة الوطنية، فضـلا عـن تقديم تغذيـة مرتدة بصورة منتظمة لمجلس الأمن، في تحديد هذه العلامات. ونعتقـد أن مـن الأهميـة الكبـيرة أن يتصـور شـعب تيمـور الشرقية، عن طريق قيادته، تلك العلامـات بصفتـها علامـات واضحة في سياق سعيهم إلى التنمية الوطنيـة الـتي يمكـن أن تنعش أرواحهم لا أن تطمسها.

السـيد هاريسـون (المملكـة المتحـدة) (تكلـم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على تقريره الشامل، وأشكر أيضـا السيد عنـابي لملاحظاته التمهيدية التي أدلى بهـا في هـذا الصبـاح. التقريـر مفيـد جـدا. ويتضمـن بعـض الأنبـاء الحسـنة وبعض الحالات المخيبة للأمل. ويفيد أيضا بوجود مأساة.

ولنبـدأ بالأنبـاء الطيبـة؛ فقـد حققـت إدارة الأمـم المتحدة الانتقالية في تيمور الشـرقية تقدما ممتازا في بنـاء إدارة تيمـور الشـرقية. والأهـم مـن ذلـك أن البعثـة قـد اتخـذت خطوات فعلية لإشراك شعب تيمور الشرقية في إدارة الإقليم. ونحن نثني على السيد فيـيرا دي ميللو لإنشـاء المجلس الوطـني في ١٤ تموز/يوليه، ونهنـئ إدارة الأمـم المتحـدة الانتقاليـة علـى الخطـوات الـتي اتخذتها لإعـادة تنظيـم نفسـها، ومـن ثم زيـادة المشاركة المباشرة للتيموريين الشرقيين. ولا تقتصر أهمية هـذه الخطوات على ناحيـة المسـاءلة والشـرعية؛ بـل هـي، أيضـا، مسـاهمة أساسـية في بنـاء قـدرات الحكـم الـذاتي في تيمـور الشرقية. ويجب أن تعزز في الشهور القادمة.

ونرحب بتطور آخر، هو مؤتمر المانحين بشأن تيمـور الشرقية، الذي عقـد في لشبونة في الفـترة ٢١-٢٣ حزيـران/

يونيه. والمملكة المتحدة ترحب غاية الترحيب بجهود إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لتبسيط إجراءاتها. ولكننا لسنا في موقف يتيح لنا أن نرضى عن أنفسنا. وعلى الإدارة الانتقالية ومجتمع المانحين أن يضاعفا من جهودهما لضمان وصول المنافع العملية إلى شعب تيمور الشرقية. وكما يوضح الأمين العام في تقريره، فإن الحاجة كبيرة. والخطوة الأولى الأساسية في هذا الصدد من شأنها أن تكون قيام الإدارة الانتقالية والبنك الدولي بوضع مؤشرات أداء قابلة للقياس؛ من شأن ذلك أن يسمح بالحكم على درجة التقدم المحرز في عملهم خلال الشهور المقبلة. وعلى الإدارة الانتقالية والبنك الدولي، أيضا، أن يقدما تقارير دورية عما حققاه.

والنبأ الطيب الثالث في التقرير هو العمل الجاري بشأن احتياجات الأمن والدفاع في تيمور الشرقية في المستقبل، والآثار المالية والعملية المترتبة على ذلك. ويسعد المملكة المتحدة أنها استطاعت توفير التمويل لهذا العمل القيم. والقرار النهائي سيكون للشعب التيموري الشرقي نفسه، وليس لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية أو المجتمع الدولي. ونحن نشجع الشعب التيموري الشرقي على إجراء مناقشات على أوسع نطاق ممكن حول الخيارات المتاحة أمامه.

وستكون فالينتيل أحد الأصوات الرئيسية في هذه المناقشات. وبوصفها إحدى القوى الأساسية في حركة استقلال تيمور الشرقية، فلا بد أن فالينتيل قد توقعت أن تستفيد بنفس القدر مثل الأجنحة العسكرية لحركات الاستقلال الناجحة في أماكن أخرى. ولكن نظرا لأن الأمم المتحدة هي السلطة الإدارية، فإنها لم تستفد على هذا النحو. كما أن دورها الذي قامت به لم ينل الاعتراف الذي يستحقه. ولا تزال قواتها في الكانتونات، وليس لديها ما تفعله، ولا دورا تؤديه بعد أحد عشر شهرا من الاقتراع. وأن توفير ٠٠٠ ١٠٠ دولار من ميزانية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لتلبية الاحتياجات الإنسانية المباشرة للفالينتيل هو خطوة أولى نرحب بها. وعلينا أن نمعن النظر فيما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة أكثر من ذلك، لتناول هذه المشكلة. وأرحب بآراء الأمانة العامة في هذا الصدد.

أما الجزء الخاص بحالة اللاجئين من التقرير فيصيبنا بإحباط بالغ. فلماذا يوجد هذا العدد الكبير من اللاجئين في مخيمات في تيمور الغربية بعد أحد عشر شهرا من الاقتراع؟ ولماذا لا تزال هذه المخيمات تحت سيطرة الميليشيات الموالية للاندماج والمتعطشة إلى الدماء؟ ولماذا سمحنا بأن تصل أعمال العنف والترهيب التي تقوم بها ضد موظفي مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إلى المستوى الذي وصلت إليه، وإلى الحد الذي اضطر المفوضية إلى أن ترجئ إلى أجل غير مسمى الجهد الحيوي لتسجيل اللاجئين وتحديد ما إذا كانوا يريدون العودة إلى تيمور الشرقية أو أن يعاد توطينهم في أماكن أخرى؟

إن هذه الحالة مؤسفة، ولا يمكن السماح لها بأن تستمر. ويجب أن تستكمل عملية التسجيل بسرعة للتمكين من إعادة ترحيل أو إعادة توطين الأعداد المتبقية من اللاجئين قبل أن يبدأ موسم الأمطار المقبل. وعلى ذلك، فقد حددت المفوضية لحكومة إندونيسيا موعدا نهائيا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وبحلول هذا التاريخ، ينبغي لها أن تكون قد استعادت الأمن والنظام في المخيمات وحولها. ويتعين عليها القبض على من يحاولون تخريب عملية التوطين لأسبابهم الشريرة. ونتوقع من حكومة إندونيسيا أن تتخذ تدابير فعالة وملموسة وحازمة للوفاء بهذا الموعد، وفي الوقت المناسب.

إن الفشل المستمر في إيجاد حل لمشكلة الميليشيات في تيمور الغربية يؤثر بإشاعة عدم الاستقرار في تيمور الشرقية نفسها. ويبين تقرير الأمين العام وقوع فترة من الغارات

المتقطعة، وإن كانت مستمرة، عبر الحدود. وبلغت هذه الغارات ذروتها بالحادث المأساوي الذي وقع يوم الاثنين من الأسبوع الحالي وقتل فيه الجندي ليونارد ويليام مانينغ. ولقد أعربنا جميعا عن مواساتنا العميقة لأسرة الجندي مانينغ، ولحكومة وشعب نيوزيلندا. غير أن المواساة لا تكفي. وعلينا جميعا أن نبدي تصميمنا على عدم تكرار مثل هذا العمل مرة أخرى. وعلينا واجب نحو الجندي مانينغ وزملائه لأنهم أرسلوا إلى تيمور الشرقية لتنفيذ قرار لمجلس الأمن، القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩).

أولا، نأمل في أن يجري الأمين العام تحقيقا شاملا في الحادث وأن يقدم للمجلس تقريرا عما توصل إليه من نتائج في أسرع وقت ممكن. ثانيا، تتوقع المملكة المتحدة من حكومة إندونيسيا أن تضاعف جهودها للتعاون مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية فيما يتعلق بمشكلة الغارات عبر الحدود. ويجب أن تنزع سلاح الميليشيات وأن تحلها. وعليها أن تتعقب المسؤولين عن قتل الجندي مانينغ وغير ذلك من أنشطة الميليشيات، وتقديمهم للعدالة.

ويعتقد وفدي أن التقرير الذي قدمه الأمين العام يوفر نقطة جيدة يمكن للمجلس عندها أن يقيِّم الحالة في تيمور الشرقية. وقد وزعنا مشروع بيان رئاسي، وبمساعدة الزملاء، نأمل أن يعتمده المجلس في أسرع وقت ممكن خلال الأسبوع القادم. وسيحتاج البيان إلى أن يعكس الأنباء الطيبة، والإحباطات، والمأساة التي تحدثت عنها. غير أننا نأمل أن يكون البيان أيضا متطلعا إلى المستقبل. وعلينا ألا ننسى أن الجندي مانينغ قتل وهو يخدم هدفا أكبر. وهذا الهدف هو تنفيذ إرادة شعب تيمور الشرقية التي أعرب عنها بصورة قاطعة في الثلاثين من آب/أغسطس من العام الماضي، وقد أحرزت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تقدما جيدا في تنفيذ نتائج الاقتراع إبان العام الماضي، ونتطلع إلى جهود مجددة لدفع جدول الأعمال الحيوي هذا إلى الأمام خلال الشهور المقبلة.

السيد ليستريه (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود بادي ذي بدء أن أشكر الأمين العام على تقريره الوافي الوارد في الوثيقة S/2000/738، وأشكر السيد هادي عنابي على بيانه صباح اليوم. وأود أن أعرب عن امتنان وفدي للعمل الممتاز الذي تقوم به الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في تيمور الشرقية بقياد السيد سيرجيو فييرا دي ميللو. وأتوجه بالتهنئة إلى كل موظفي إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في تيمور الشرقية على الأداء الممتاز الذي يحققونه.

لقد قبلت الأمم المتحدة تحديا كبيرا بالتعهد بإدارة تيمور الشرقية والإعداد لاستقلالها. وفي هذا الصدد، يشير تقرير الأمين العام إلى حجم وامتياز نوعية العمل الذي تم حتى الآن. إلا أننا نعلم أن هناك الكثير الذي لا يزال علينا إنجازه لإرساء الأسس لقيام تيمور الشرقية المستقرة سياسيا والمزدهرة اقتصاديا.

والعامل السياسي الأساسي هو تدريب القادة المحليين حتى يتسنى لهم توجيه مستقبل هذا البلد بمجرد أن تغادره الأمم المتحدة. ونحن نرحب بالمبادرة الأخيرة لإدماج أربعة من المسؤولين التيموريين في الإدارة الانتقالية، لأن ذلك سيساعد في تعريفهم بالعمل الإداري الذي ستكون مسؤوليته وقفا عليهم في المستقبل. كما أننا نرى إيجابية شديدة في تحويل المجلس الاستشاري الوطني إلى المجلس الوطني الأوسع تمثيلا وسلطة.

بالإضافة إلى هدف زيادة المشاركة المباشرة لشعب تيمور ومسؤوليته المباشرة في الساحة السياسية، نرى أنه ينبغي إعداد الشعب للانتخابات الديمقراطية. ولذلك نرى أن إنشاء برنامج الإدارة الانتقالية المعنون ”مستقبل الديمقراطية في تيمور الشرقية“ وهدفه تعزيز التثقيف المدني والتنمية

الدستورية وسيادة القانون والتثقيف السياسي، جاء في الوقت المناسب. وفي هذا السياق، نؤيد الجهود الرامية إلى تطوير ثقافة التسامح في تيمور الشرقية.

ومن المنظور الاقتصادي، ساهمت المساعدة الدولية في إنعاش الهياكل الأساسية في الإقليم وإيجاد الوظائف. ويتمثل أهم تحديات المستقبل في تسهيل تهيئة الظروف التي تضمن جعل الاقتصاد التيموري قادرا على توليد موارده الخاصة. ولذلك، نرى ضرورة مواصلة بذل الجهود لتعزيز التنمية الملائمة للزراعة، التي توفر ٨٠ في المائة من الأغذية للسكان، ولصناعة النفط - وهما القطاعان المبشران بالخير في الإقليم.

ولا يفوتنا أن نسترعي الانتباه إلى أنه، على خلاف التقدم المحرز في المجالين السياسي والاقتصادي، هناك مشكلة هامة لم يتم حلها بشكل مرض، رغم مرور الوقت. وأشير إلى معاناة آلاف من اللاجئين الباقين في تيمور الغربية. وأود أن أعرب عن قلق وفدي العميق إزاء خطورة الوضع الراهن، لا سيما في بعض المناطق التي اضطرت فيها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى تعليق أنشطة هامة، مثل تسجيل اللاجئين، بسبب تخويف الميليشيات للعاملين التابعين للمفوضية. ووفدي على ثقة من أن السلطات الإندونيسية ستواصل الأخذ بنهج بناء، في إطار احترام الالتزامات التي تم التعهد بها، من أجل حل هذه المشكلة الخطيرة.

ونحيط علما باعتزام الأمين العام إجراء تخفيض كبير في القوات، في حالة استمرار استقرار الحالة في القطاع الشرقي، وكذلك القيام بتخفيض عدد المراقبين العسكريين بشكل ملحوظ. ونود الحصول على معلومات إضافية من الأمين العام عما إذا كانت الظروف في الميدان تجعل هذا التخفيض مناسبا حقا، لا سيما في ضوء الأحداث الأخيرة التي أدت إلى مقتل أحد أفراد حفظ السلام من نيوزيلندا، والتي ننتظر توضيحا بشأنها. ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن خالص تعازينا لأسرة السيد وليام ماننغ، ونتقدم بالعزاء لحكومة نيوزيلندا وشعبها.

السيد اندجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على تقريره عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، والسيد عنابي على المعلومات الإضافية التي قدمها.

أود أن أبدأ بياني بتناول التقييم الهام، الوارد في الفقرة ٦٢ من التقرير تحت عنوان "الشؤون السياسية" وهو أن "حالة الطوارئ الفورية تعتبر منتهية" وأن الاستعراض، على نطاق البلد، للعملية الإنسانية أدى إلى التوصل إلى نتيجة "أن المساعدة الإنسانية قد تم تقديمها بسرعة وبطريقة فعالة". فإذا تذكرنا الدمار الشامل للعام الماضي، والكارثة الإنسانية التي تكشفت في تيمور الشرقية، نرى أن الحالة الراهنة شهادة لما يمكن تحقيقه لمعالجة تلك الأوضاع إذا استدعى المجتمع الدولي الإرادة السياسية للقيام بجهود متضافرة من أجل التصدي للحالات التي يمكن أن تصل إلى أبعاد مفجعة.

وتستطيع الإدارة الانتقالية، بالفعل، أن تنظر بارتياح إلى ما حققته حتى الآن، خاصة إذا ما نظرنا إلى المهام الهائلة التي كانت تواجهها، وما زالت. ولكن وفدي مقتنع، مع ذلك، بأن كثيرا من جوانب النجاح ترجع إلى الأسلوب المقتدر، والماهر أحيانا، الذي واجه به السيد فييرا دي ميلو وموظفوه التحديات التي صادفتهم. وأود أن أشير إلى بعض الأساليب المتبعة التي سيكون لها دور هام في نجاح ولاية الإدارة الانتقالية، في نهاية المطاف.

أولا، قرر السيد فييرا دي ميلو أن يبقى دائما على تشاور وثيق مع شعب تيمور الشرقية في عملية صنع القرار. وتحقق ذلك أساسا من خلال إنشاء المجلس الاستشاري

الوطني، الذي أصبح الآن المجلس الوطني، وذلك للسماح بمشاركة أهالي تيمور الشرقية بشكل أوسع نطاقا، وضمان أن يكونوا أصحاب مصلحة رئيسيين في نظام الحكومة والإدارة العامة الخاص بهم.

ثانيا، تقرر إنشاء وزارة انتقالية، يشغل فيها التيموريون مناصب وزارية في الإدارة المحلية والهياكل الأساسية والشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وقد وفرت هذه الحركة للتيموريين الشرقيين إعدادا ممتازا لمسؤولياتهم الحكومية المقبلة.

ثالثا، بذل جهد مستمر لتشجيع المصالحة الوطنية في تيمور الشرقية.

ويرحب وفدي أيضا بالجهود الجارية لتطبيع العلاقات بين تيمور الشرقية وإندونيسيا. ولا يمكن المغالاة في التشديد على قيمة الزيارات المتبادلة في تعزيز العلاقات الثنائية. وتظل هذه العملية أساسية للتعاون الإقليمي بين البلدين في المستقبل.

وفيما يتعلق بعملية التعمير والإنعاش الجارية في تيمور الشرقية، يود وفدي التأكيد على أهمية اشتراك القطاع العام في تهيئة فرص العمل نظرا للطابع المؤقت للمشاريع السريعة الأثر الناجحة، كما نؤيد بشدة عددا من المشاريع الجاري تنفيذها والموجهة إلى تنمية الموارد البشرية. ويتطلع وفدي إلى إعادة فتح الجامعة الوطنية لتيمور الشرقية في تشرين الأول/أكتوبر.

ويساور وفدي القلق أيضا إزاء وضع القوات المسلحة التابعة لجبهة التحرير الوطني لتيمور الشرقية وهي حاليا متمركزة في مناطق وليس لديها فكرة واضحة بالنسبة لمستقبلها. ولذلك نؤيد نتائج الدراسات الجارية التي تجعل هذه القوات المسلحة نواة قوة أمن وطنية في المستقبل.

ويرحب وفدي باستمرار إعادة توطين اللاجئين التيموريين الشرقيين من تيمور الغربية ويود أن يعرب مرة أخرى عن ارتياحه للسلاسة التي تتم بها عملية إعادة الإدماج للاجئين العائدين في مجتمعاتهم الأصلية. ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء مصير اللاجئين المتبقين في مخيمات في تيمور الغربية ونأمل أن تتم إعادة توطينهم في تيمور الشرقية في أقرب وقت ممكن. ونأسف لأعمال التخويف والعنف المستمرة ضد اللاجئين والعاملين في مجال الإغاثة من جانب الميليشيات. ونثق في أن تدابير عاجلة ستتخذ لضمان سلامتهم وأن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ستواصل عملها دون عائق.

لقد انخفض عدد حوادث الحدود عقب توقيع مذكرة التفاهم المتعلقة بالتنسيق التكتيكي في منطقة الحدود بين الإدارة الانتقالية وإندونيسيا. بيد أن الحدث المروع الذي وقع في ٢٤ تموز/يوليه، وقتل فيه الجندي ماننغ، أكد الحاجة الملحة إلى اتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لنزع سلاح مجموعات الميليشيات المسلحة وتسريحها. وفي هذا الصدد، أتقدم بتعازينا القلبية إلى حكومة نيوزيلندا وأسرة الفقيد.

ويشير وفدي إلى الحالة العكسية التي تسود القطاع الشرقي، مما حفز نية الأمين العام للبدء في تخفيض القوات. ونحن نؤيد هذه النية والتخفيض المقترح للمراقبين العسكريين.

وفي الختام، يود وفدي أن يعرب عن تقديره للسيد فييرا دي ميللو وموظفيه على العمل الجيد الإنجاز.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): يشكر الوفد الصيني الأمين العام على تقريره ويشعر بالامتنان للعرض الموجز المقدم من مساعد الأمين العام السيد عنابي.

حدث مؤخرا بعض التقدم السار في الحياة السياسية لتيمور الشرقية. فبعد مشاورات موسعة تأسس المجلس

الوطني، بمشاركة ممثلي جميع الأحزاب السياسية والأطراف الأخرى. وشكلت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وشعب تيمور الشرقية بالتضامن مجلسا ليقرر ويناقش معا شؤون الدولة. وأظهرت هذه التدابير بحق مبدأ التأكيد على الشعب التيموري نفسه. ويمكن لهذا أن يزيد من ثقته بنفسه وثقته بالأمم المتحدة.

ونحن نؤمن بأن الشعب التيموري الشرقي يمكنه، عن طريق مشاركة أكبر في أعمال الفترة الانتقالية مما يمكن بذلك من التعجيل بها، وبمساعدة المجتمع الدولي، أن نحقق الحكم الذاتي والاعتماد على النفس في تاريخ مبكر.

وفيما يتعلق بإعادة التأهيل الاقتصادي، وإعادة بناء المساكن والبنية الأساسية، والمحافظة على النظام الاجتماعي والأمن، والتشريع، وإيجاد فرص العمالة وتدريب الناس المحليين، حققت الإدارة الانتقالية تقدما واضحا. ونحن نشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد فييرا دي ميللو وموظفيه على الكم الضخم من الأعمال الذي أنجزوه لتحقيق هذا التقدم. ونحن نؤيد الجهود التي بذلتها الإدارة الانتقالية للنهوض بتحقيق الديمقراطية السياسية والمصالحة بين مختلف الأحزاب. وأود أن أؤكد أنه من الضروري في هذه العملية أن تُحترم دائما التقاليد والثقافات المحلية وإرادة الشعب المحلي واختياراته.

ويساورنا القلق إزاء حالة اللاجئين الباقين في تيمور الغربية. ونأمل أن تتمكن الإدارة الانتقالية من مواصلة التشاور مع حكومة إندونيسيا لتسوية هذه المشكلة.

ونحن نرحب بالمحافظة على العلاقات الحسنة والتعاونية من جميع الجوانب بين تيمور الشرقية وحكومة إندونيسيا.

إن حالة الأمن العام في تيمور الشرقية مستقرة. ومع ذلك كانت هناك بعض حوادث العنف الأخيرة التي تثير القلق الشديد. ونحن ندين الهجوم العنيف على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ونعرب عن تعازينا لأسرة حافظ السلام من نيوزيلندا الذي قُتل هناك. ونحن ننتظر نتيجة التحقيقات التي تجري في هذا الحادث.

ونحن على ثقة من أن حكومة إندونيسيا ستواصل الوفاء بالتزاماتها، وتتخذ التدابير لضمان الأمن في منطقة الحدود مع تيمور الشرقية.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون للأمين العام على التقرير الثاني عن نشاط إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ولمساعد الأمين العام السيد عنابي على بيانه في هذه الجلسة. ويتفق الوفد الروسي بالكامل مع تقييمات التقرير واستنتاجاته.

وفي الاستعداد لاجتماع اليوم بشأن تيمور الشرقية، نمر بمشاعر مختلطة. فمن ناحية فإن النتائج الإيجابية لنشاط الإدارة الانتقالية في تطبيع الحياة في المنطقة واضحة. ومن الناحية الأخرى، فقد تلقينا مؤخرا عددا من التقارير المزعجة، على رأسها خبر موت حافظ السلام النيوزيلندي العامل في المكون العسكري من الإدارة الانتقالية. وتشهد الظروف التي اتضحت من هذه المأساة بعدم توقف الهجمات المسلحة التي يشنها معارضو استقلال تيمور الشرقية. ونحن ننضم إلى مطالب الدول الأخرى باتخاذ تدابير حاسمة لمنع تكرار مثل هذه الحوادث.

كما أننا مترعجون من استنتاجات مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بشأن الحالة في مخيمات اللاجئين ونشاط أعضاء الميليشيات المناصرة للاندماج في تيمور الغربية. ونحن نأمل أن تتخذ السلطات الإندونيسية في الموقع خطوات لتصحيح هذه الحالة.

وفي الوقت ذاته، نلاحظ أيضا انتصارات الإدارة الانتقالية الكبرى التي لا ريب فيها والطريقة الثابتة التي تحسم بها المشاكل. وأنا أشير إلى الجهود في الميادين المختلفة مثل إنشاء نظام قضائي تيموري شرقي، ودراسة توقعات الإنفاق على الأمن في تيمور الشرقية وحتى على تدريب وتجهيز الفلاحين العاملين في زراعة حبوب البن. ومن الجدير بالذكر أيضا الأمثلة الإيجابية على تدريب الموظفين الوطنيين في مختلف مناطق الدولة والأنشطة الاقتصادية في تيمور الشرقية. ومن مصادر الارتياح سياسة قيادة الإدارة الانتقالية بشأن توسيع مشاركة التيموريين الشرقيين أنفسهم في حل المشاكل التي تواجه السكان. وقد انعكس ذلك بصورة خاصة في إنشاء مجلس وطني تمثيلي وفي مشاركة التيموريين الشرقيين في قيادة مختلف مجالات أنشطة الإدارة الانتقالية. ونحن نرى دورا شخصيا كبيرا في هذه الانتصارات لرئيس الإدارة الانتقالية السيد سيرجيو فييرا دي ميللو.

وإن كل ما قلتُه توا يلهمنا الأمل في أن يكون انتقال تيمور الشرقية إلى الاستقلال، على الرغم من كونه مجهدا، مشروعا ناجحا.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالانكليزية): تعرب كندا أيضا عن الشكر للأمين العام على تقريره وللسيد عنابي على عرضه هذا الصباح.

ونحن ننضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في الإعراب عن تعازينا لأسرة الجنديماننغ ولشعب نيوزيلندا على خسارتهم. وحتى وقت قريب نوعا ما، استفاد الجنود الكنديون من ميزة العمل مع الكتيبة النيوزيلندية في ما لا يزال أحد القطاعات المكشوفة بدرجة أكبر في تيمور الشرقية. ويبعث جنودنا أيضا بتعازيهم إلى أسرة الجندي ماننغ وإلى زملائه الذين بقوا في تيمور الشرقية. وتعزز هذه الجريمة الحمقاء ضرورة قيام إندونيسيا باتخاذ إجراءات عاجلة لنزع سلاح الميليشيات، ووقف أنشطتها في تيمور الغربية، وتحسين الحالة الأمنية في المنطقة، كما التزمت نفسها مرارا بالقيام بذلك.

وشعر مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بأنه مضطر إلى تعليق الأنشطة في ثلاثة من أكبر مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية بسبب زيادة أعمال العنف والتخويف. ويعد استمرار العدوان الموجه إلى موظفيه مؤسفا حقا. ويجب تقييد قادة الميليشيا بالتزاماتهم بعدم التدخل في العودة الآمنة للاجئين، ونحن نتطلع إلى أن تؤدي حكومة إندونيسيا دورا بنَّاءً في هذا الصدد. ويظل العنف الأخير، الموجه إلى الإدارة الانتقالية والموظفين الإنسانيين على يد الميليشيات المناصرة للاندماج مزعجا، ويوحي بأنه يجب على إندونيسيا أن تتخذ خطوات عاجلة وأكثر فعالية للسيطرة على أنشطة هذه الميليشيات. ومن شأن اتخاذ الإجراءات الفعالة من قِبل الحكومة الإندونيسية أن يعزز التعاون الذي أظهرته بالفعل في تطبيع العلاقات مع تيمور الشرقية، على النحو الذي يدل عليه إنشاء لجنة الحدود المشتركة ومذكرة التفاهم الموقعة مع الإدارة الانتقالية في نيسان/أبريل بشأن أمن الحدود.

ويساور كندا القلق نفسه إزاء المسائل التي تثني اللاجئين عن العودة. وعلى سبيل المثال، من المرجح ألا يعود سوى قليل من اللاجئين إلا بعد أن تسوى مسائل مثل المعاشات التقاعدية للخدمة المدنية وخيارات الإعادة إلى الوطن، والعجز في البنى الأساسية في تيمور الشرقية تسوية فورية.

وتود كندا أن تعرب عن تقديرها لجهود إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، الرامية إلى إشراك التيموريين الشرقيين بالكامل في أعمال إدارة الإقليم، والعمل

عن طريق إنشاء المجلس الوطني، لبناء القدرات على الأمن والحكم الذاتي.

وقد سرنا أن علمنا بجهود الإدارة الانتقالية في مجال تعزيز حقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية وبناء الدولة والمساواة بين الجنسين وإنشاء قطاع أمني متكامل، وكذلك بجهودها في سبيل إشراك التيموريين الشرقيين أنفسهم - كما ذكرت قبل قليل، في كل جوانب إدارة الإقليم، وأيدنا ذلك بحماس. فهذه الجهود أساسية لنجاح الإقليم في الدخول إلى الساحة الدولية. ونحن على يقين من أن إدارة الأمم المتحدة ستوجه الإقليم، بقيادة الممثل الخاص سرجيو فييرا دي ميلو، نحو الاستقلال بحكمة ومثابرة، ونتطلع إلى الترحيب بتيمور الشرقية في مجتمع الأمم.

واسمحوا لي في الختام أن أعرب عن خالص إعجاب حكومتي باستمرار الالتزام الشامل الرائع من جانب حكومة وقوات استراليا تجاه المهمة الحيوية المتمثلة في الحفاظ على الأمن ومساعدة تيمور الشرقية لتحقيق سلام مستدام وتنمية فعلية في السنوات المقبلة.

السيد محمد كمال (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي بادئ ذي بدء أن يتقدم بالشكر إلى الأمين العام المساعد، عنابي، على الإحاطة التي قدمها صباح اليوم، وإلى الأمين العام على أحدث تقرير له عن الإدارة الانتقالية، الذي جاء وافيا وشاملا، عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩) الصادر في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

وديناميات هذه الدولة المستقلة الناشئة الجديدة إيجابية، وإن كانت الأوضاع لا تخلو من مشاكل. فلأبدأ بالترحيب بالإعلان التاريخي بمقر الإدارة الانتقالية في ١٥ تموز/يوليه عن مجلس الوزراء الانتقالي المشكل من ثمانية أعضاء، وعن أدائه اليمين القانونية، فأربعة من أعضائه تيموريون شرقيون. ويرحب وفدي بوجه خاص بعقد أول اجتماع لمجلس الوزراء الجديد للحكومة الانتقالية في ١٧ تموز/يوليه.

فعقد هذا الاجتماع خطوة هامة في الاتجاه الصحيح نحو استقلال تيمور الشرقية. وتلك المرة الأولى في تاريخ الإقليم التي يشارك فيها القادة التيموريون الشرقيون على قدم المساواة في حكم بلدهم. غير أن ماليزيا تسلم بأنه بينما برز هيكل دولة جديد في تيمور الشرقية سوف يظل التسامح والمصالحة والتعاون أساس السلام الدائم في دولة المستقبل الجديدة.

وحدثت تطورات أخرى إيجابية في الشهر الماضي يقابلها وفدي بالثناء. وهي تشمل قرار حكومة إندونيسيا إرسال فريق من ١٧ عضوا من مكتب النائب العام إلى ديلي في ٢٠ تموز/يوليه لاستجواب الشهود وجمع القرائن المتعلقة بخمس قضايا جنائية مرفوعة من السلطات الإندونيسية. وتأتي هذه الزيارة نتيجة لأول اجتماع عمل بين وحدتي الإدارة الانتقالية القانونية والسياسية، ونظيرتيهما الإندونيسيتين في جاكرتا في الشهر المنصرم.

وعلاوة على هذا فإن تخريج أول دفعة من ٥٠ ضابطا من كلية تدريب الشرطة في تيمور الشرقية في ديلي في ١١ تموز/يوليه سيمكن الإقليم من الاضطلاع بكامل المسؤولية عن حفظ القانون والنظام.

وفي الوقت نفسه، يأتي بدء تشغيل دائرة عوائد تيمور الشرقية في ١ تموز/يوليه في وقته المناسب. فنسبة تسعين في المائة من العمل الذي ستقوم به هذه الدائرة تتعاقد عليه حاليا الإدارة الانتقالية. كما أننا نرحب بقرار وحدة الأراضي والممتلكات التابعة للإدارة الانتقالية تطبيق ممارسة إرشادية للخرائط في ٢٦ تموز/يوليه لرسم حدود الأراضي في ديلي، ويرجى أن تكون هذه بداية لتسجيل منهجي لقطع

الأراضي في المناطق الجرداء. غير أننا ندرك أن الغرض من المشروع ليس تحديد الملكية القانونية أو الحق في شغل المكان.

وفي غضون ذلك، نلاحظ بارتياح إنشاء لجنة حدودية مشتركة لإدارة جميع المسائل عبر الحدود التي تم الاتفاق عليها خلال يومين من المباحثات بين السلطات الإندونيسية والإدارة الانتقالية في سورابايا في ٥ تموز/يوليه. وفي هذا الصدد، نحث الطرفين على مواصلة استكشاف سبل ووسائل التغلب على مشكلة الممر البري الذي يربط بين تيمور الشرقية وأرض أويكوسي المعزولة على الساحل الشمالي لتيمور الغربية.

ونحن نثق في إتمام التوصل إلى تحقيق تقدم في اجتماع أيلول/سبتمبر المقبل في القضايا الأخرى المتبقية - كالمنح الدراسية للتيموريين الشرقيين الذين يدرسون في الجامعات الإندونيسية، والمعاشات التقاعدية للتيموريين الشرقيين الذين كانوا يعملون في الإدارة الإندونيسية، والأصول والمحفوظات الإندونيسية، وثقافة تيمور الشرقية.

بيد أن الذي يقلل من تفاؤل وفدي هو تردي الحالة الأمنية في بعض مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية. فنحن متألمون بشكل خاص لقدرة مجموعات صغيرة من السفاحين على شن حملة تخويف في المخيمات مع الإفلات من العقاب. ونأسف أشد الأسف لإلغاء تسجيل اللاجئين التيموريين الشرقيين في مخيمات اللاجئين الأساسية في كوبانغ وفي الدوائر الحدودية لتيمور الغربية نتيجة للأحوال الأمنية الخطيرة.

وبالقدر نفسه، فإن تكرار الإساءة والتهديدات من جانب الميليشيات لأفراد منظمة الهجرة الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من بين الأسباب التي تبعث على القلق البالغ لدى وفدي. فماليزيا ترى أنه لا بد من أن يسمح للمفوضية بأداء دورها في حل مشاكل اللاجئين في تيمور الغربية بالتعاون الكامل من السلطات الإندونيسية.

كذلك يؤلمنا كثيرا موت أحد رجال حفظ السلام النيوزيلنديين، وهو الجندي ويليام مانيغ، في ٢٤ تموز/يوليه، حيث قتل في معركة بالسلاح مع الميليشيات المسلحة في تيمور الشرقية. فنتقدم بأعمق وأخلص التعازي لأسرة الجندي مانيغ. وهذا الحادث المأساوي يذكر المجتمع الدولي بالتحديات الشاقة المتبقية التي يواجهها في الوفاء بالتزاماته إزاء شعب تيمور الشرقية.

ونرحب بالإجراءات التي تتخذها إندونيسيا حتى الآن ونتطلع إلى بذل ذلك البلد مزيدا من الجهود للتصدي لهذه القضية.

ولئن كانت عملية التوصل إلى الاستقلال وبناء الدولة جارية الآن في تيمور الشرقية في ظل الإدارة الانتقالية، فلا يزال السكان المحليون يعيشون في ظروف صعبة. فالبطالة تصل إلى نحو ٨٠ في المائة، والدلائل قليلة على أن الأمور ستأخذ في التحسن قريبا.

والاستثمار الأجنبي، الذي يعتبر حيويا لإنعاش الاقتصاد المتهاوي، لا يصل إلا على قطرات. ولا يكاد القطاع الخاص في تيمور الشرقية يعيش على شيء سوى حفنة من شركات الخدمات التي تعمل في ديلي على أمل الاستفادة من وجود الأمم المتحدة القصير الأجل هناك.

ومما يدعو إلى القلق بالقدر نفسه أنه قد ثبت أن النزاعات على الأراضي أصبحت من أكبر العقبات أمام التنمية الاقتصادية اللازمة لبقاء تيمور الشرقية كبلد مستقل.

من المفهوم جيدا أن القائمين بالأعمال، دون توفر قوانين ملكية واضحة، وبعد تدمير كثير من سجلات الحكومة، ينفرون من الاستثمار في مشاريع على المدى الطويل. وبينما نؤيد تماما اقتراح إدارة الأمم المتحدة

الانتقالية في كمبوديا بإنشاء محكمة مستقلة للتحكيم في شأن الدعاوى، فإن مئات القضايا المتبقية سيستغرق استكمالها سنوات. وما لم تتمكن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية من حل المشكلة بسرعة، فإن الدولة ستواجه مخاطر بقائها دون اقتصاد فعال عندما تنتهي فترة الإدارة الانتقالية.

ونسلِّم بأن تيمور الشرقية ستحتاج إلى تمويل كبير من خارج البلد في المستقبل المنظور، إذا أريد لها أن تكون قادرة على إحراز النجاح في إعادة بناء أسس مجتمع تلبى فيه الاحتياجات الأساسية لجميع مواطنيه. وبينما يستعد المانحون لتقديم الموارد بسخاء في الأجل القصير، فإنهم سيترددون، ولذلك ما يبرره، في التعهد بمساعدة تيمور الشرقية فترة زمنية غير محددة.

وفي الختام، يعرب وفدي عن سروره للسماع توا من السيد عنابي أن قادة تيمور الشرقية حضروا الاجتماع الوزاري السنوي الثالث والثلاثين الذي عقدته مؤخرا رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في بانكوك. ويشكل هذا التطور الإيجابي بشير خير لعلاقات المستقبل بين تيمور الشرقية المستقلة والبلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا.- وهو، بطبيعة الحال، بشير خير بتحقيق السلام والاستقرار والازدهار في منطقة جنوب شرقي آسيا.

وأخيرا، يشيد وفدي أيضا بالجهود التي تبذلها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، تحت قيادة السيد سيرجيو فييرا دي ميللو. فلقد ساهمت هذه الجهود في تحويل تيمور الشرقية عبر الأشهر الـ ١١ الماضية.

السيدة سودربرغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): أغتنم هذه الفرصة لأثني على قيادتكِ يا سيدتي الرئيسة وعلى قيادة فريقك. وحسبما قال السفير هولبروك لوزير خارجيتك قبل أسبوعين، كان هذا الشهر شهرا مكتظا بالأعمال ومثمرا ومن أجل ذلك نرفع قبعاتنا احتراما لك.

أذن لك المجلس يوم الثلاثاء بأن تعربي عن تعازيه القلبية لأسرة الجندي ليونارد وليمماننغ، الذي قضى في وقت مبكر من هذا الأسبوع في خدمة السلام والمجتمع الدولي وشعب تيمور الشرقية. وتذكرنا وفاة الجندي ماننغ في غير موعدها بالأخطار التي يتعرض لها حفظ السلام وببسالة الرجال والنساء الذين تتألف منهم قوات الأمم المتحدة. وألاحظ أن السيد مايكل باولس، الممثل الدائم لنيوزيلندا، موجود في القاعة اليوم، وأغتنم هذه الفرصة لأعرب لحكومة وشعب نيوزيلندا عن خالص تعازينا واحترامنا. وأنا واثقة بأننا جميعا نأمل في أن تتمكن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ونيوزيلندا وحكومة إندونيسيا من العمل معا لإلقاء القبض على قاتلي الجندي ماننغ وتقديمهم للعدالة.

وحسبما استمعنا من السيد عنابي، مساعد الأمين العام، في هذا الصباح، فإن الأمم المتحدة تؤدي وظيفة هامة في تيمور الشرقية، كما أنه ورد وصف دقيق للتقدم الكبير الذي أحرزته إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في تقرير الأمين العام. وحسبما سمعنا من السيد سيرجيو فييرا دي ميللو في الشهر الماضي، تضطلع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على نحو متزايد بـ ''تيمرة'' إدارتها، عاملة مع قيادة تيمور الشرقية على وضع جدول زمني لوضع مشروع للدستور، ولتحديد موعد للانتخابات ولإعلان الاستقلال. ويتضمن تقرير الأمين العام معالم هامة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وهي تدخل المرحلة التالية من أعمالها. ويؤكد التقرير أن تيمور الشرقية ستحتاج إلى الاهتمام والمساعدة من المجتمع الدولي حتى بعد الاستقلال. وبالرغم من عدم الاستقرار في منطقة الحدود، فإن الحالة في الجزء الشرقي من تيمور الشرقية هادئة وتمضي

الأمم المتحدة على النحو الصحيح بتقليص منطقي وتدريجي لقوام قوات إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، مما يؤدي إلى تخفيض كبير في وقت مبكر من العام القادم، دون التفريط في حالة الأمن الشاملة.

وبالرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، ما تزال مشاكل على طول الحدود قائمة، تؤججها الحالة التي لا يمكن قبولها في تيمور الغربية. وتنصَّلت حكومة إندونيسيا من مسؤوليتها عن المحافظة على القانون والنظام في تيمور الغربية، ولا سيما في المخيمات وفيما حولها. ويهدد هذا الإخفاق عمل الأمم المتحدة والتقدم الكبير الذي أحرز حتى الآن. وقد دأب المجلس على مدى شهور على الإعراب عن القلق إزاء الحالة في مخيمات اللاجئين. وما تزال الحالة آخذة في التدهور، ويهدد قطاع الطرق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ويمنعونها من القيام بعملها الحيوي.

وطلب المجلس على مدى شهور من حكومة إندونيسيا بوضع نهاية للإغارات عبر الحدود، ونزع سلاح الميليشيات وتفريقها، ومحاكمة المسؤولين عن العنف. ولكن الحالة لم تتغير. فالحكومة الإندونيسية وقوات الأمن لا تتخذ أي إجراءات، وما زالت حالة العنف وعدم الاستقرار مستمرة في تيمور الغربية. إن وفاة الجندي ماننغ نتيجة مأساوية عن هذه الإخفاقات.

ولقد جرت مناقشات كثيرة مفيدة بين الرئيس وحيد وإكسانانا غوسماو، والممثل الخاص للأمين العام سيرجيو فييرا دي ميللوا. وورد وصف لهذه المناقشات بالتفصيل في تقرير الأمين العام. وتم التوصل إلى اتفاقات هامة بشأن التعاون، وكانت هناك زيارات الانفتاح، مثل الزيارات التي قام بها محافظ تيمور الغربية بيت تاللو وأسقف باكاو باسيليو ناسيمنتو. وفي الواقع، يجري حاليا تبادل المعلومات بين الإندونيسيين ومحققي حقوق الإنسان التابعين لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، ويدل ذلك على ما يمكن تحقيقه عندما تصدق النوايا. بيد أن الشيء المطلوب بصورة عاجلة هو إجراء تحسينات ملموسة على أرض الواقع، ولا سيما في تيمور الغربية.

ويتعين أن تقوم إندونيسيا بعمل الشيء الكثير: لا بد أن تنفذ التزاماتها الخطية؛ لا بد أن تنفذ اتفاقاتها الدولية؛ ولا بد أن تمهد الطريق من أجل تحقيق الاستقرار في المستقبل والعلاقات الودية بين جارتين متمتعتين بالسيادة: جمهورية إندونيسيا العظيمة المتعددة الأعراق ودولة تيمور لوروساي الجديدة الوليدة.

وأفهم أن وفد المملكة المتحدة قد عمم مشروعا لبيان رئاسي. ونحن نؤيد المشروع وعلى استعداد لاستكماله في أسرع وقت ممكن. بيد أننا نعتقد أنه ينبغي إضافة عبارة إضافية ليُبيِّن المشروع على نحو أصح المشاكل الخطيرة التي تقابلها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في مخيمات تيمور الغربية، ولا سيما عدم وفاء حكومة إندونيسيا بمسؤولياتها للمحافظة على القانون والنظام. وسنحضر الجلسة بعد ظهر اليوم ونقدم اقتراحات في هذا الإطار.

وأنهي بياني بتناول قضية منفصلة تماما، لا تتصل بتيمور الشرقية. فقد أعربت حكومة الولايات المتحدة، فضلا عن حكومات أخرى والأمين العام، عن القلق لحكومة إندونيسيا إزاء استمرار العنف في جزر الملوك، الأمر الذي أسفر عن إزهاق أرواح الآلاف وعن نشوء أزمة إنسانية تمس حياة الآلاف من المواطنين الإندونيسيين. فالمسلمون يقتلون المسيحيين. والمسيحيون يقتلون المسلمين. ولقد استمعنا إلى كثير من التقارير التي تنذر بالخطر عبر الأشهر القليلة الماضية. فعلى سبيل المثال، استمعنا في هذا الصباح،

إلى تقرير يفيد بأن أعضاء في جمعية لاسكار جهاد يتقدمون في مدينة أمبون، مصدرين تعليمات إلى جميع المسيحيين بإخلاء المدينة بحلول ٣١ تموز/يوليه وإلا واجهوا القتل. وبالمثل، في بوسو تفيد تقارير بإجراءات يرتكبها المسيحيون ضد المسلمين. ومما يؤسف له أننا لا نستطيع أن نؤكد تلك التقارير، لأن حكومة إندونيسيا لا تسمح لنا بالوصول، ولكن نظرا لتاريخ رواندا وسربرينيتشا، لا بد أن يتكلم المجتمع الدولي ضد هذا العنف.

وتقع على كاهل حكومة إندونيسيا مسؤولية العمل لوضع نهاية لهذه الأزمة. وتدعو الولايات المتحدة حكومة إندونيسيا إلى أن تتخذ خطوات لإعادة القانون والنظام والخدمات الأساسية لجميع المجتمعات الصغيرة المتأثرة المسيحية والمسلمة على حد سواء. وتدعو الولايات المتحدة كذلك حكومة إندونيسيا إلى أن تتيح للعاملين الدوليين في مجال المعونة الإنسانية على الفور الوصول الآمن إلى المنطقة لتقديم المساعدة التي تمس إليها الحاجة لشعبها. يجب على جاكرتا أن تتخذ إجراء فوريا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثلة الولايات المتحدة على كلماتها الرقيقة التي وجهتها إليَّ وإلى وفدي.

السيد دوتريوا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحي لي أيضا أن أهنئك يا سيدتي الرئيسة على رئاستك المجلس في شهر تموز/يوليه. وإذ أدرك أن الشهر لم ينقضِ – ما زالت هناك عطلة نهاية الأسبوع – فقد كان هذا الشهر مفعما بالنشاط ومثمرا للغاية، ويعرب الوفد الفرنسي عن الشكر لك. وأعرب أيضا عن الشكر للسيد عنابي لتقريره الشامل الذي قدمه إلى المجلس بشأن الحالة في تيمور الشرقية.

اسمحي لي أيضا أن أبدأ ملاحظاتي بالإعراب عن عميق مواساة السلطات الفرنسية لحكومة نيوزيلندا وسلطاتها ولشعب نيوزيلندا. وأود أيضا أن أسأل السفير باولس أن ينقل مواساتنا وتعازينا لأسرة المرحوم الجندي ماننغ الذي كان يعمل لحفظ السلام. ويوضح هذا الحدث المأساوي بجلاء أنه ما تزال هناك مشاكل أمن خطيرة في تيمور الشرقية، مشاكل يتعين علينا أن نعالجها على النحو الأوفى. وقد أوضح السيد عنابي في إفادته الإعلامية أن تحقيقا يجري الآن بغية تحديد المسؤول عن عملية القتل المأساوية هذه. وبطبيعة الحال يود مجلس الأمن أن يُبلَّغ في أسرع وقت ممكن كل ما سيكشف عنه هذا التحقيق وأن يبلغ على النحو الأوفى بالخطوات التي سوف تتخذها السلطات الإندونيسية.

وإذا تجاوزنا عن هذه المأساة، وكما يبين تقرير الأمين العام بوضوح، فهناك بعض التطورات الإيجابية في تيمور الشرقية. وأود التعليق على الآفاق الراهنة لانتقالها إلى الاستقلال. إن نجاح عملية حفظ السلام في تيمور الشرقية يعتمد أساسا على السلوك الفذ لشعبها وقيادتها، التي طالبت على الفور بتهدئة حدة التوترات. ولقد أوجد التضامن النسبي داخل المجلس الوطني الانتقالي، والتفاهم الملحوظ بين زنانا غوسماو وسيرجيو فييرا دي ميلو، نوعا من التفاعل الإيجابي مع الأمم المتحدة التي بات من المتعين عليها أن تتخذ قرارات إدارية بصورة متزايدة. ولذا، فإن إقامة نوع من الحكومة الائتلافية التي تضم ممثلي التيموريين والأمم المتحدة مؤخرا، هو تطور إيجابي للغاية. وقد يبدو منطقيا تماما أن الشعب الذي صوت بكثافة قبل أحد عشر شهرا لصالح الاستقلال، تتوفر لديه الإرادة لأن يتولى أمره بنفسه قريبا. وكما قال السيد فييرا دي ميلو، عن حق، في مؤتمر المانحين المنعقد في طوكيو، إنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار الأثر المترتب على وجود دولي بمثل هذا الحجم، من حيث الموارد، والفترة الزمنية، بالنسبة لاقتصاد هذا البلد.

ونحن نعتقد أن الجدول الزمني لوضع دستور والإعداد للانتخابات، المتوقع أن تجرى في نهاية آب/أغسطس ٢٠٠١، يمكن اختصاره نوعا ما. ويمكن عندئذ أن تتخذ

مساعدات الأمم المتحدة شكل المساعدات الإنمائية التقليدية. ونعتقد أنه سيكون من المفيد جدا لتيمور الشرقية والأمم المتحدة أن يتحقق انتقال نموذجي نحو النظام المعتاد للحكومة وممارسة السيادة.

ومثلما فعل المتكلمون الذين سبقوني، أود أن أتطرق بإيجاز إلى الحالة في تيمور الغربية. إن حكومتي، شأنها شأن حكومات المتكلمين السابقين، قد سئمت ملاحظة أن التقدم المحرز فيما يتعلق بالوضع في مخيمات اللاجئين، أقل مما كنا نتمنى. وما زلنا نتوجه بالنداء إلى السلطات الإندونيسية. ونحن نؤيد جهود الأمم المتحدة، وجهود مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بصفة خاصة، لإيجاد حل فوري للمشكلات في مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية. فإذا كان بوسع السيد عنابي أن يقترح علينا الإجراء الممكن اتخاذه، سنكون له من الشاكرين.

وأخيرا، فإن وفدي سيعكف على الدراسة المتأنية لمشروع البيان الرئاسي الذي قدمه وفد المملكة المتحدة، بغرض اعتماده في أقرب وقت ممكن.

السيد شيفرز (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكر السيد عنابي على الإيجاز الذي قدمه، والأمين العام على تقريره الوافي جدا.

إنني أدرك أنه تم بالفعل تناول معظم القضايا ذات الصلة بالعملية الانتقالية في تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة هناك، إن لم يكن كلها. ولذلك، أود أن أتناول ثلاثة جوانب فحسب: الحالة الأمنية، ومسألة القوات المسلحة التيمورية الشرقية، ومسألة الاستقلال.

وقبل أن أفعل ذلك، ونظرا للصورة المختلطة التي قدمت هذا الصباح والتي احتوت على أخبار طيبة، من ناحية، وإحباط ومأساة، من ناحية أخرى، فإن وفدي يعتقد أن من المفيد التأكيد مرة أخرى على إشادة هولندا البالغة بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، لجهودها بلا كلل في تهيئة تيمور الشرقية لأن تصبح بلدا حرا، ومزدهرا، ومستقلا.

ولسوء الطالع، فإن الحالة الأمنية لا تزال مدعاة للقلق. وفي حقيقة الأمر، فإن الحادث الأخير الذي قُتل فيه الجندي مانينج، واستمرار الهجمات عبر الحدود، يدللان على أنه من السابق لأوانه القول بأنه تم التوصل إلى حالة من الاستقرار. وأغتنم هذه الفرصة كي أشاطر المتكلمين السابقين في الإعراب باسم حكومتي عن مواساتنا وتعازينا لحكومة نيوزيلندا وإلى أسرة الجندي مانينج. وإننا ندعو السلطات الإندونيسية إلى استئناف جهودها والتعاون مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية ونزع سلاح الميليشيات العاملة في المناطق الحدودية وتسريحها.

وعودة إلى الحالة الأمنية العامة، أعتقد أن على مجلس الأمن أن ينظر بتأنٍ في مسألة تخفيضات القوات، مع الأخذ بكل جوانب الوضع في الميدان في الاعتبار. ولذا، فنحن نعتقد أن القرارات المتعلقة بعدد القوات التي يتم وزعها يجب ألا تتخذ إلا على أساس مشورة عسكرية سليمة، ويفضل الاستماع إلى قائد القوة التابعة للإدارة الانتقالية حيث أنه في وضع ممتاز لتنويرنا بشأن هذا الموضوع. وفي هذا السياق، فإنني أسترجع رغبة ممثل الأرجنتين، بصفة خاصة، في الحصول على مزيد من الإيضاح، راجيا ألا تؤثر التخفيضات المزمعة على الحالة الأمنية العامة.

وثمة جانب آخر للحالة الأمنية، هو مسألة القوات المسلحة التيمورية الشرقية التي سيتم تشكيلها في المستقبل. وكما ذكر وفدي من قبل، فإن إنشاء هذه القوات قد يسهم في تعزيز الأمن في تيمور الشرقية، ويوفر بذلك إمكانية الوجود الدولي هناك. ولذا نرحب بشدة بما جاء في بيان السيد عنابي من أن أعضاء القوات المسلحة للتحرر الوطني

لتيمور الشرقية سيكونون جزءا رئيسيا في قوات الدفاع الذاتي التي ستنشأ في المستقبل. ونحيط علما بما جاء في بيانه بشأن طلب المساعدات الدولية. وفي هذا الصدد، يتطلع وفدي إلى النتائج التي ستخلص إليها الدراسة التي تجريها كلية كينغز في لندن في هذا الشأن.

إن الاستقلال المأمول لتيمور الشرقية أمر على جانب كبير من الأهمية. وندرك جميعا حجم المشكلات الكامنة على طريق الاستقلال، وبخاصة في مجال بناء القدرات وإعادة الهيكلة الاقتصادية. وهنا فإن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية كبيرة وجسيمة. وعلى الرغم من أننا نود أن يتحقق لتيمور الشرقية الاستقلال المنشود، واستكمال عملية الأمم المتحدة الحالية بنجاح، إلا أنني أريد أن أؤكد على أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تتأكد من أن عملية تسليم المسؤوليات للتيموريين الشرقيين سوف تتحدد خطواتها بعناية، وفقا للظهور الفعلي للقدرات المحلية.

تكلمنا في مناسبات سابقة عن تحديد العلامات، التي لاحظت مع السرور أنه يشار إليها في الفقرة ٦٨ من تقرير الأمين العام. وإننا نرحب، أيضا، بإنشاء الوزارة المؤقتة، والمجلس الوطني المنشأ حديثا، بوصفهما خطوتين في الاتجاه الصحيح.

فيما يتعلق بموضوع الانتخابات، قد يبدو منطقيا أن تكون الانتخابات المقررة في العام القادم انتخابات لمجلس تشريعي يناقش الدستور ويعتمده؛ ولذا لا ينبغي للاستقلال أن يلي الانتخابات مباشرة.

وأخيرا، أتطرق إلى مسألة غير متصلة بما تقدم، فإنني أشارك ممثلة الولايات المتحدة المخاوف التي أبدتها فيما يتعلق بالحالة في جزر مولوكو والأنباء المثيرة للقلق وإن كانت لم تتأكد حتى الآن. وندعو حكومة إندونيسيا إلى العمل على استعادة القانون والنظام والسماح لموظفي المساعدات الإنسانية بالقيام بعملهم في ظل الحالة المروعة في جزر مولوكو.

السيد أياري (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ كلمتي بشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2000/738). كما أشكر السيد هادي عنابي على ملاحظاته الاستهلالية.

وأضم صوتي إلى الوفود الأخرى في تقديم تعازينا إلى شعب نيوزيلندا وإلى أسرة جندي حفظ السلام الذي قضى وهو يقوم بهذه المهمة النبيلة. ومن المحزن أن نشاهد المجتمع الدولي يدفع ثمنا من أرواح البشر التي تُفقد في سبيل السلام. فيجب إدانة الأفعال الإجرامية والهجمات على أفراد الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

ونعرب عن ارتياحنا لتقرير الأمين العام عن تطورات الحالة في تيمور الشرقية، والذي يبين أن فترة الأزمة الشديدة قد انتهت، وأن التركيز قد تحول إلى التعمير والتجديد. ونرى أن هذا يعني إحراز تقدم في الحالة بصورة شاملة، وإن كان يوضح أيضا مقدار ما يبقى من عمل ينبغي القيام به من أجل تدعيم ما تحقق على الطريق نحو السلام والتعمير.

ومما يشجعنا بصورة خاصة التقدم المحرز في عملية تطبيع العلاقات بين إندونيسيا وتيمور الشرقية. فالاتفاقات المبرمة في هذا الصدد - وخاصة الاتفاق بشأن ترتيبات نقط العبور الحدودية التي يسَّرت للشعب التحرك وتبادل الزيارات، وإنشاء لجنة حدود مشتركة - تعتبر علامات هامة، تترتب عليها آثار إيجابية، لا سيما بالنسبة للأسلوب الذي ستعالج به مسألة اللاجئين.

وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء حالة اللاجئين الصعبة؛ فوفقا لما ورد في تقرير الأمين العام، ما زال هناك عدد يتراوح بين ٨٥ ٠٠٠ و ١٢٠ ٠٠٠ لاجئ في المخيمات. ونناشد الأطراف أن تساعد مفوضية الأمم

المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على الاضطلاع بمهمتها الحيوية.

لقد ناقش المجلس منذ يومين مسألة الأطفال والتراع المسلح. وكل ما قيل في تلك المناقشة ينسحب على أطفال تيمور الشرقية. فمصير هؤلاء الأطفال موضع قلق بالغ؛ وعلينا أن نمد لهم يد المساعدة كمسألة ذات أهمية أساسية.

ونشاطر الأمين العام الرأي الذي أعرب عنه في تقريره ومؤداه أن تحقيق المهمة الهامة المسندة إلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية تعتمد بقدر كبير على العلاقة بين تلك الإدارة والتيموريين. ونشيد، في هذا الصدد، بالمشاورات التي أجراها الممثل الخاص للأمين العام مع التيموريين وبالتنسيق الممتاز بين الإدارة الانتقالية، من جهة، وحكومة إندونيسيا والوكالات الموجودة في الميدان، من جهة أخرى.

ختاما، نرى أن العوامل الاقتصادية وتعزيز الاقتصاد يجب أن تكون من أولوياتنا العليا. ولذلك، يجب أن يقوم المجتمع الدولي والبلدان المانحة والمؤسسات المالية بمساعدة تيمور الشرقية على تدعيم إنجازاتها والتصدي للاحتياجات الإنسانية والاقتصادية لفترة ما بعد انتهاء الصراع.

السيد كروكمال (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في التوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره الشامل عن الحالة في تيمور الشرقية وأنشطة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. كما نشكر السيد هادي عنابي على تقديمه للتقرير وعلى تعليقاته هذا الصباح.

لقد علمنا ببالغ الأسى أن إحدى دوريات الإدارة الانتقالية كانت تحقق في غارة عبر الحدود، في منطقة كوفا ليما، يوم ٢٤ تموز/يوليه، تعرضت للهجوم بالأسلحة الأوتوماتيكية، وأن مواطنا من مواطني نيوزيلندا، وهو الجندي ليونارد وليامماننغ، قد قُتل في هذا الحادث. ونعرب عن خالص تعازينا لأسرة الفقيد ولحكومة نيوزيلندا. ونحث بشدة السلطات الإندونيسية والمسؤولين في الإدارة الانتقالية على التحقيق في الحادث وتقديم جميع المسؤولين عن هذه الجريمة إلى العدالة، دون تأخير.

وبالرغم من اتفاقي مع تقييم كثير من المتكلمين السابقين بأن الإدارة الانتقالية تمكنت من وقف العنف السياسي وأن حالة الأمن في تيمور الشرقية مستقرة بصورة عامة، ألاحظ أن ما زالت أمامنا تحديات. فقد أشير أكثر من مرة، في هذه القاعة إلى ضرورة إتاحة الفرصة للمجلس للنظر في الأوضاع العسكرية والأمنية الكاملة في تيمور الشرقية، ولتلقي معلومات محددة عن تلك المسألة. ونعتقد أنه ينبغي، أساسا، أن يتلقى المجلس أقصى المعلومات تفصيلا ودقة عن الحالة الأمنية على أرض الواقع.

فالحالة الأمنية لها علاقة بديهية بعودة اللاجئين. وقد ذكر السيد عنابي أن تسجيل اللاجئين قد أرجئ لأجل غير محدد نظرا للهجمات التي شنها أعضاء الميليشيات على الموظفين الملحقين بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، في وقت سابق من الشهر الحالي. ونحن ندين هذه الهجمات، ونرى أن المفوضية يجب أن تحصل على كل ما تحتاج إليه من دعم من أجل تحقيق أهدافها.

ونؤيد بشدة الدور الذي تقوم به الإدارة الانتقالية في توجيه تيمور الشرقية أثناء مرحلة انتقالها إلى الاستقلال. فإنشاء المجلس الوطني في ١٤ تموز/يوليه وإعادة تنظيم الإدارة الانتقالية لتشمل مشاركة مباشرة من التيموريين الشرقيين، من الأمور ذات الأهمية البالغة. إن تحويل الإدارة الانتقالية إلى إدارة تيمورية الطابع له أهمية أساسية بالنسبة للمجتمعات المحلية في هذه المرحلة، ومن شأنه أن يؤدي إلى نجاح طويل الأجل من حيث تحقيق الاستقلال في تيمور الشرقية.

ويسعدنا أن نرى أن عددا متزايدا من أهل تيمور الشرقية يشارك في عملية التعمير. ويشجعنا أن نسمع من السيد عنابي أن عددا من المشاريع الرامية إلى توفير العمل لهم قد نُفذت بنجاح من جانب الصندوق الاستئماني للإدارة الانتقالية ووكالات الأمم المتحدة.

ونستطيع مواصلة إبراز أوجه التقدم الكبيرة في المهمة الصعبة لتعزيز المصالحة والتعمير في تيمور الشرقية. وفي الوقت نفسه، يتضح لنا أن ما زالت هناك عقبات خطيرة وصعبة. ويتعين على مجلس الأمن وعلى المجتمع الدولي كله مواصلة القيام بدور نشط وقيادي في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في القرار ١٢٧٢ (١٩٩٩).

ختاما، أود الإشادة بالإدارة الانتقالية وبالممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو على ما قاما به من جهود.

السيد كيتا (مالي) (تكلم بالفرنسية): أشكرك، سيادة الرئيسة، على عقد جلسة الاستماع هذه عن تيمور الشرقية. وأتوجه أيضا بالشكر إلى السيد هادي عنابي على عرضه التفصيلي لتقرير الأمين العام. وأود، في الوقت نفسه، أن أنقل تعازي وفد مالي إلى أسرة جندي حفظ السلام النيوزيلندي والذي لقي حتفه، وكذلك إلى حكومة نيوزيلندا وإلى إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ونأمل أن ينجح التحقيق في هذا العمل الإجرامي وأن يُقدم مرتكبو هذا العمل الإجرامي إلى العدالة.

كما يود وفدي الإشادة مرة أخرى بالإدارة الانتقالية على ما قامت به من أعمال إدارية في تيمور الشرقية. فقد اتسمت هذه الأعمال بالتقدم المستمر، على نحو ما ورد في تقرير الأمين العام (S/2000/738) المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه. ولكن ما زالت هناك عدة مسائل تثير القلق، ولدينا بعض التعليقات الموجزة، التي نود إبداءها في هذا الصدد.

رحب وفدي بإنشاء المجلس الوطني بتاريخ ١٤ تموز/يوليه ليحل محل المجلس الاستشاري الوطني. وبفضل قاعدته العريضة، فإنه يتيح مشاركة أكبر من أهالي تيمور في العملية السياسية. وسيضمن تشكيل مجلس منذ أيام قليلة به أعضاء تيموريون تحسين عملية صنع القرار.

وأثناء نظرنا في مسألة تيمور الشرقية في الشهر الماضي، ناشدنا إدارة الأمم المتحدة الانتقالية ضمان أن تتحقق مشاركة الشعب التيموري في العملية السياسية بسرعة وبطريقة هادئة وواضحة. ولذلك نشعر بالقلق إزاء رؤية زيادة في التعصب السياسي في شكل المضايقة والتخويف. ونحن نجدد ذلك النداء بينما نؤيد الخطوات التي تتخذها الإدارة الانتقالية لتحقيق حكم القانون، ونعرب عن ارتياحنا بمواصلة تطبيع العلاقات مع إندونيسيا. وإن إنشاء لجنة حدود مشتركة مسؤولة عن إدارة جميع المسائل العابرة للحدود سيعطي حافزا للبحث عن حلول للقضايا الهامة مثل عودة اللاجئين ودفع المعاشات.

ونحن مسرورون بنوعية المساعدات الإنسانية المذكورة في تقرير الأمين العام. ومع ذلك فإن عدد اللاجئين الذين لا يزالون في تيمور الغربية كبير. ونحن نناشد السلطات الإندونيسية التصرف بقوة أكبر لوقف أعمال الميليشيات. ولا يمكن تحمل هجمات الميليشيات على العاملين الإنسانيين والموظفين المرتبطين بهم.

وإذ أنتقل إلى الاقتصاد، أعتبر أن مؤتمري طوكيو ولشبونة معلمان هامان على طريق إنعاش القطاع الاقتصادي في تيمور الشرقية. ولذلك فإننا نحث البلدان المانحة على مواصلة تقديم المساعدات إلى الإدارة الانتقالية، عاملة مع المؤسسات المالية ومختلف الوكالات المتخصصة للأمم

المتحدة، وهي تنفذ المشاريع الإنمائية المتكاملة. وينبغي أن يكون دعم القطاع الخاص والنهوض بالاستثمارات هدفا ذا أولوية بقصد تحقيق تخفيض كبير في البطالة. وفي هذا الصدد يود وفدي أن يشكر وكالات التعاون اليابانية والاسترالية والأمريكية وجميع البلدان التي أسهمت في الصندوق الاستئماني على دعمها الكبير لإعادة تشييد تيمور الشرقية.

وفي الختام، أحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم الإدارة الانتقالية حتى يمكن دوام التقدم الذي أحرز على مدى الأشهر التسعة الماضية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثلة جامايكا.

أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن تقدير وفدي للسيد هادي عنابي على ملاحظاته التقديمية وللأمين العام على تقريره، الذي يقدم عرضا ممتازا للحالة الراهنة في تيمور الشرقية، يشمل التطورات السياسية ووضع اللاجئين والحكم والإدارة العامة والأمن والشؤون الإنسانية، وكذلك العلاقات بين تيمور الشرقية وإندونيسيا.

وعندما قدم الممثل الخاص للأمين العام، ورئيس إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، عرضا موجزا إلى المجلس في الشهر الماضي، قدم وفدي تحية له وللرجال والنساء التابعين للإدارة الانتقالية على أعمالهم المخلصة والنشطة، التي شهدت تحول تيمور الشرقية منذ بداية البعثة.

وقد لاحظنا التطورات الإيجابية، التي شملت زيادة مشاركة التيموريين الشرقيين في إنشاء وبناء مؤسسات الحكم، والتعاون الذي تطور بين الإدارة الانتقالية وحكومة إندونيسيا، والالتزامات الواردة من المجتمع الدولي دعما لعملية إعادة التشييد وإعادة التأهيل. ونحن نرحب بالتطورات الإضافية الموصوفة في تقرير الأمين العام، بما في ذلك تكوين المجلس الوزاري المؤقت وتخريج الدفعة الأولى من شرطة تيمور الشرقية. وفي الوقت ذاته، أعربنا عن قلقنا العميق إزاء وضع اللاجئين والهجمات على مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وعلى حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بواسطة الميليشيات المشتبه فيها.

ولذلك يجب على وفدي أن يعرب، بأسف شديد، عن تعازيه المخلصة لحكومة وشعب نيوزيلندا ولأسرة الجندي ليونارد وليام ماننغ، الذي قتل يوم ٢٤ تموز/يوليه وهو في الخدمة في تيمور الشرقية. ويجب أن يقدم المقترفون إلى العدالة بسرعة. وأن موت حافظ السلام الشاب وكذلك استمرار الهجمات على موظفي مكتب شؤون اللاجئين اللذين حتما إغلاق المكتب الواقع في بلدة بيتون الحدودية، وسحب الموظفين الدوليين من هناك، تسلط الضوء على استمرار المشاكل الأمنية على الحدود بين تيمور الشرقية والغربية، التي تصاحبها من وقت إلى آخر عمليات لمجموعات الميليشيات المسلحة. ويجب على السلطات الإندونيسية أن تعمل بسرعة وحزم بالتعاون مع الإدارة الانتقالية لمعالجة هذه الحوادث التي من الواضح أنها تعرض للخطر الوجود الآمن للاجئين البالغ عددهم ٨٥ ٠٠٠ لاجئ الباقين في المخيمات في تيمور الغربية وكذلك لأرواحهم. وزيادة على ذلك فإنه يجب أن تحصل الإدارة الانتقالية على إمكانية الوصول الحر وغير المعاق إلى هذه المخيمات للتمكين من تسجيل اللاجئين من أجل تحديد أسماء من يرغبون في إعادة التوطين أو العودة إلى تيمور الشرقية. وسيكون لآفاق إمكانية انسحاب الإدارة الانتقالية أثر مدمر على هذه العملية.

وما يذكر عن مضايقة وتخويف الأقليات الدينية والعرقية مزعج أيضا. وهناك تقارير عن تخويف جماعات وأطراف من خارج المجلس الوطني للمقاومة التيمورية. ونحن نعتقد بأن إدخال جميع الجماعات والأطراف أساسي لعملية الديمقراطية في تيمور الشرقية. ويجب دعم المكاسب التي

تحققت حتى الآن، وليس تدميرها. ويجب أن يكون تسامح مختلف الجماعات على شتى جوانب التقسيم السياسية والدينية والعرقية أحد أسس قيام تيمور شرقية مستقلة. ويتضح دور الإدارة الانتقالية في النهوض بالتعايش السلمي والاستقرار في البرنامج الذي شن مؤخرا بشأن مستقبل الديمقراطية في تيمور الشرقية. ونرحب بهذا البرنامج ونود أن نستمع إلى المزيد عن إنجازاته واستراتيجياته في العروض المستقبلية ويؤيد وفدي بقوة هذا المشروع، إذ نعتقد أنه يستطيع أن يشجع ثقافة التسامح والسلام.

كما يود وفدي أن يعترف بدور الإدارة الانتقالية بالتعاون مع الوكالات الإنسانية، في ضمان تقديم المساعدات الإنسانية في أرجاء البلد. ويظهر هذا في إنشاء مركز تنسيق لدعم أعمال المنظمات غير الحكومية. وثمة وجه هام من أعمال هذا المركز هو تنمية قدرة المنظمات الإنمائية المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تسليم هذا المركز إلى التيموريين الشرقيين أمر إيجابي جدا، إذ نعتقد أن المجموعات والمنظمات المحلية هي محور مبادرات تنمية المجتمع المحلي، وأن ذلك سيسهم، على المدى الطويل، في القابلية للدوام.

ويلاحظ تقرير الأمين العام أنه حدثت بعض التحسينات في الحالة الاقتصادية، ولا سيما التوسع المتواضع في الأنشطة التجارية والشفاء القوي في القطاع الزراعي بسبب جودة محصول البن والطلب المحلي عليه. وقد أسهمت المشاريع، التي تنفذها وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والوكالة الاسترالية للتنمية الدولية، وأيضا المشاريع التي يمولها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني بقدر كبير في إيجاد فرص العمالة وتحسين الحالة العامة للعمالة. بيد أننا نعترف بأن البرامج ستنتهي، مما يؤدي إلى إمكانية تقليل حجم العمالة. ويمكن أن تكون لهذا آثار سلبية على الحالة في تيمور الشرقية، حيث لا يزال معدل البطالة يزيد بكثير على ٥٠ في المائة. ولذلك فإنه من الأمور الحيوية تهيئة بيئة تمكينية لتشجيع استثمارات القطاع الخاص.

وتدرك جامايكا بالكامل المهام المخيفة المتبقية. ويتعين أن تدرس العملية الجارية في تيمور الشرقية من منظور طويل الأجل، مع النظر إلى أي تطور بوصفه خطوة إضافية إلى الأمام في إنشاء منطقة مستقلة.

ويؤيد وفدي علامات الطريق التي أوضحها الأمين العام وممثله الخاص كوسيلة لمد التيموريين الشرقيين بأساس سليم للاستقلال. وتشمل هذه العلامات ترتيبات لأمن تيمور شرقية مستقلة: إنشاء نظام للعدالة موثوق به، وجهاز كفء للقانون والنظام؛ وإنشاء خدمة عامة فعالة واعتماد الدستور في نهاية المطاف وإجراء انتخابات ديمقراطية. وقد أظهرت الإدارة الانتقالية، في أقل من عام، انتصارات يمكن قياسها في ظروف صعبة، ونحن نحيي مرة أخرى الممثل الخاص للأمين العام، ورجال ونساء الإدارة الانتقالية، وشعب تيمور الشرقية، ونؤكد لهم استمرار تضامننا ودعمنا.

وأستأنف الآن مهمتي رئيسا للمجلس.

والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل نيوزيلندا. فأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد باولز (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): أعرب عن امتناني لفرصة المشاركة في هذا الاجتماع. ولدي تعليمات من حكومتي بالكلام اليوم نظرا لقلقها إزاء الوضع الذي نجم عنه يوم الاثنين من هذا الأسبوع مقتل جندي نيوزيلندي من رجال حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

وكما يعلم المجلس من إحاطة سابقة قدمتها الأمانة العامة، فإن الجنديماننغ كان عضوا في دورية استطلاع صغيرة أرسلت لمتابعة تقارير التيموريين الشرقيين المحليين عن وجود ميليشيات قرب الحدود مع تيمور الغربية. وفي الساعة

۱۰/۳۰ بتوقيت تيمور الشرقية في يوم ٢٤ تموز/يوليه اشتبكت الدورية مع مجموعة يشتبه أنها ميليشيات متربصة في مواقع حصينة، وخلال العملية قتل الجنديماننغ. وعند اكتشاف جثته بعد ساعات قليلة تبين أنها قد شوهت.

إن مقتل أحد رجال حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة أثناء خدمته حادث شائع تماما. وأنا أتذكر الخسائر التي تكبدتها البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون مؤخرا. أما الشيء الفريد في مقتل الجندي ماننغ فلعله الظروف المحيطة به. ففي الشهر الماضي فقط، وفي هذه القاعة تكلمنا عن قلقنا إزاء غارات وهجمات الميليشيات الأخيرة على رجال حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، بما في ذلك جرح أحد حفظة السلام الاستراليين. وبينما نسلم بالإجراءات الإيجابية التي تتخذها إندونيسيا حتى تلك اللحظة فقد دعونا في حزيران/يونيه إلى تجديد جهود الحكومة الإندونيسية من أجل كبح جماح الميليشيات في تيمور الغربية.

وتعرب حكومتي عن الامتنان لرسائل المواساة من مجلس الأمن التي أعرب عنها في البيان الذي أدليتم به للصحافة، سيدتي الرئيسة، باسم المجلس يوم الثلاثاء. وقد أبلغت الرسائل إلى أسرة الجندي ماننغ. وتحظى رسائل المواساة الصادرة هذا الصباح، بما فيها رسالة الأمين العام المساعد عنابي باسم الأمين العام، بكثير من التقدير، وسوف تبلغ بالمثل إلى أسرة الجندي الراحل ماننغ. ونطالب الآن بتقديم المسؤولين عن موته إلى العدالة. ونرحب بالتعهدات الصادرة من الحكومة الإندونيسية بهذا الخصوص، ونثق بأنه سيكون هناك تعاون كامل بين الأطراف المعنية وصولا إلى هذه النتيجة.

ولقد سمح باستمرار البيئة الأمنية الخطيرة على طول حدود تيمور الشرقية مع إندونيسيا لزمن طويل. فنحن نحث الحكومة الإندونيسية مجددا على أن تضاعف جهودها لإنهاء كل نشاط للميليشيات في تيمور الغربية. وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات فعالة لتجريد جماعات الميليشيات من السلاح وتسريحها. فلا بد من التعامل مع هؤلاء المتطرفين بحزم.

وعلاوة على هذا، فإن استمرار وجود اللاجئين على نطاق كبير في تيمور الغربية يوفر الغطاء لوجود الميليشيات ولأنشطتها. ونشعر بالقلق العميق إزاء حقيقة أن إعادة اللاجئين إلى تيمور الشرقية قد توقفت تقريبا. وما زالوا يواجهون التهديدات والتخويف. فعلى السلطات الإندونيسية أن تتخذ خطوات فعالة لإزالة العقبات التي تعترض العودة أو إعادة التوطين بالنسبة للاجئين، وفقا لرغباتهم. ولا بد أن يتاح لموظفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الوصول إلى هؤلاء الناس دون عائق؛ ولا بد أن توفر لهم ولغيرهم من العاملين في المساعدة الإنسانية الحماية الكافية. ومن الضروري أن يوطد القانون والنظام والأمن في مخيمات اللاجئين ومن حولها في أقرب وقت ممكن. وواضح أن هذه مسؤولية الحكومة الإندونيسية وقواتها المسلحة وشرطتها.

وتدين نيوزيلندا من يهددون استقرار تيمور الشرقية وعملية السلام التي ترعاها الأمم المتحدة والمصالحة، التي كان ضحيتها في النهاية الجندي ماننغ. ويوضح تقرير الأمين العام القيم التقدم الكبير الذي أحرزته الإدارة الانتقالية على مدى الشهور الستة الماضية في مواجهة التحديات الهائلة. ونرحب ترحيبا خاصا بزيادة المشاركة المباشرة من شعب تيمور الشرقية في حكم الإقليم في الفترة قيد الاستعراض. ولكن يجب ألا يحدث مزيد من العنف ضد من انتشروا في تيمور الشرقية من دول كثيرة من أنحاء العالم في خدمة السلام وفي ظل ولاية هذا المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثلة البرتغال. فأدعوها لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة بايفا (البرتغال) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره الرائع عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وإلى الأمين العام المساعد، عنابي على إحاطته الشاملة.

ونحن نرحب بالتدابير المتخذة فيما يتعلق بتعزيز بناء قدرات التيموريين الشرقيين، وبالتحديد عن طريق مشاركتهم في الحكومة الانتقالية. كما نرحب ونشيد بجهود الإدارة الانتقالية من خلال القيادة القديرة للممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، في عملية إعادة بناء البنى الأساسية وإنشاء آليات ونظم في ميادين التعليم والصحة وإقامة العدل.

ورغم كل الجهود التي تبذلها الإدارة الانتقالية للتوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين وتأمين الحدود، لا بد أن نعترف بأن الحوار مع السلطات الإندونيسية لم يؤت بعد ثماره المرجوة. ويؤسفني أشد الأسف أن أعبر عن قلق الحكومة البرتغالية الشديد إزاء مقتل أحد حفظة السلام النيوزيلنديين على أيدي عناصر عبرت الحدود من تيمور الغربية إلى تيمور الشرقية. وتأسف البرتغال أسفا شديدا لهذه الحالة، وقد قدمت بالفعل، عبر القنوات المناسبة، مواساتها وتضامنها، إلى حكومة نيوزيلندا وأسرة ليونارد ويليامماننغ.

وتلقي هذه الأحداث المؤسفة بظلالها على عملية تحول التيموريين الشرقيين نحو الاستقلال. ورغم كل الجهود والإعلانات العامة من الحكومة الإندونيسية لا تزال السيطرة مفقودة على الأنشطة التي تقوم بها عناصر ميليشيات على طول الحدود. ولذا تود البرتغال أن تطلب إلى السلطات الإندونيسية، وخصوصا قواتها العسكرية، التعاون بشكل أوثق مع الإدارة الانتقالية من أجل التجريد الكامل للميليشيات من السلاح وتسريحها بغية إنهاء الغارات عبر الحدود من تيمور الغربية، وتقديم أفراد هذه الميليشيات المسؤولين عن الجرائم إلى العدالة.

وتأسف البرتغال للصعوبات التي تواجه في عودة اللاجئين التيموريين الشرقيين المتبقين في تيمور الغربية، وبطء معدل العودة. ونود كذلك أن نعرب عن قلقنا الشديد إزاء استمرار وجود الميليشيات في مخيمات اللاجئين وتخويفهم لموظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وقد رحبت السلطات البرتغالية باهتمام مجلس الأمن بتحول التيموريين الشرقيين نحو الاستقلال، وهي ترجو أن يبقي المجلس هذه القضية موضع اهتمامه الوثيق. وتظل البرتغال على التزامها الأكيد بالعمل مع إندونيسيا والأمم المتحدة لتنفيذ اتفاقات نيويورك.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل استراليا. فأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ستيوارت (استراليا) (تكلم بالانكليزية): إنني أشيد بقرارك عقد هذه الجلسة العلنية وفتح بابها أمام مشاركة غير الأعضاء في المجلس، بمهلة قصيرة. فقد أبرزت تطورات هذه الأيام الأخيرة من جديد استمرار التحديات التي تواجه شعب تيمور الشرقية والمجتمع الدولي في عملية الانتقال. وتستحق هذه التحديات تركيز واهتمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتستأهل فتح باب المجلس لمشاركة أوسع.

تعرب الحكومة الاسترالية عن أسفها الشديد لوفاة الجندي النيوزيلندي الذي كان يعمل في قوات حفظ السلام يوم ٢٤ تموز/يوليه على يد أعضاء الميليشيا المشتبه فيهم، بالقرب من الحدود بين تيمور الشرقية وتيمور الغربية. ونطلب من الحكومة الإندونيسية أن تساعد في تقديم المسؤولين عن وفاة الجنديماننغ إلى العدالة.

وندين السلوك العنيف من جانب أولئك الذين يواصلون زعزعة عملية السلام والمصالحة في تيمور الشرقية. وتذكر هذه الحادثة المأساوية المجتمع الدولي بالتحديات المتبقية التي تواجهه بصدد تنفيذ التزامه تجاه شعب تيمور الشرقية.

وتطلب استراليا من جميع الأطراف أن تصر في عزمها على وقف نشاط الميليشيات على جانبي الحدود.

ونحن على دراية بالجهود المبذولة بالفعل على أعلى المستويات في الحكومة الإندونيسية لعلاج هذه المشكلة. ولكن، في نهاية الأمر، الحكومة هي الجهة الوحيدة التي بمستطاعها أن تتخذ الخطوات الضرورية لمنع تلك الحوادث.

ونحث إندونيسيا على مضاعفة جهودها لوقف أعمال الميليشيات في تيمور الغربية، بما في ذلك تقديم أعضاء الميليشيات الذين ارتكبوا جرائم إلى العدالة.

وثمة قضية أخرى تثير القلق البالغ لدى الحكومة الاسترالية وهي حالة مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية. وما تزال أنشطة الميليشيات المتواصلة في المخيمات وفيما حولها تؤثر على اللاجئين، الأعضاء الأكثر ضعفا في مجتمع تيمور الشرقية. وما لم يشعر أولئك الأشخاص بقدر كاف من الأمن للعودة إلى تيمور الشرقية، أو تترك لهم خيارات أخرى بشأن مستقبلهم، ستظل عملية المصالحة هشة.

ومرة أخرى نحث السلطات الإندونيسية على اتخاذ كافة التدابير الضرورية لوضع نهاية لنشاط الميليشيات في تيمور الغربية وذلك بنزع سلاح الميليشيات وتفكيكها، وإجلائها عن مخيمات اللاجئين، وتعزيز التعاون مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لضمان وضع نهاية للخروقات التي ترتكبها الميليشيات عبر الحدود.

ونهيب أيضا بحكومة إندونيسيا أن تبذل كل ما في وسعها للتعجيل بإعادة توطين اللاجئين وإعادتهم إلى الوطن، بما في ذلك فصل الميليشيات عن اللاجئين، وضمان تمكين الوكالات الدولية من الوصول غير المعاق إلى اللاجئين لتقرير ما يفضلونه والإشراف على عملية العودة إلى الوطن؛ والعمل مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تلبية لشواغلها الكبيرة إزاء قدرتها على مواصلة القيام بمسؤولياتها في تيمور الغربية، والعمل مع المجتمع الدولي لتخطيط عملية التوطين الدائم لمن لا يرغبون في العودة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوباياشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أشكرك يا سيدتي الرئيسة على تهيئة الفرصة لنا لنقدم آراء اليابان بشأن الحالة في تيمور الشرقية في ضوء الأحداث الأخيرة، ولا سيما الحادثة المأساوية لوفاة الجندي ليونارد ويليام ماننغ يوم ٢٤ تموز/يوليه. إن اليابان حكومة وشعبا تتقدم بخالص تعازيهما إلى أسرة الجندي ماننغ، الذي ضحى بحياته في سبيل قضية السلام، وتعرب كذلك عن عميق تعاطفها لحكومة نيوزيلندا وشعبها.

ما تزال آراء اليابان عن الحالة في تيمور الشرقية، حسبما عرضتها في الجلسة المفتوحة في الشهر الماضي، كما هي دون تغيير. واليوم أركز تعليقاتي على التطورات والمسائل التي حدثت مؤخرا التي لم يرد ذكرها بالتفصيل في بياننا السابق.

أولا وقبل كل شيء، تشعر اليابان بقلق بالغ إزاء عودة ظهور أنشطة الميليشيات مؤخرا في مناطق الحدود المحيطة بتيمور الشرقية. وكما أكدنا مرارا وتكرارا، فإن الحفاظ على الأمن شرط أساسي لبناء الدول بنجاح، وينبغي بذل قصارى الجهود لتحقيق هذه الغاية. ونسلم بأن الجهود التي بذلتها الحكومة الإندونيسية قد أسفرت عن تخفيض الحوادث التي سببتها الميليشيات في مناطق الحدود منذ

نيسان/أبريل، ولكن الأحداث الأخيرة بينت ضرورة مواصلة تلك الجهود وتعزيزها.

ويتعين مضاعفة تلك الجهود، أولا، يتعين تأمين سلامة مناطق الحدود لمنع الخروقات عبر الحدود. وفي هذا الصدد، نطلب من القوات العسكرية الإندونيسية أن تتعاون عن كثب مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية كي يتم على أكمل وجه تنفيذ مذكرة التفاهم بشأن التنسيق التكتيكي الموقعة في ١١ نيسان/أبريل. وثانيا، لا بد من التصدي للسبب الأساسي للمشكلة وذلك بنزع سلاح الميليشيات وتفكيكها في تيمور الغربية. وبقدر ما تتسم به هذه المهمة من صعوبة وتعقيد، فإن حكومة إندونيسيا وحدها هي التي في موقف يسمح لها باتخاذ تدابير فعالة لتحقيق هذه الغاية، ونطلب إليها أن تبذل المزيد من الجهود في هذا الصدد.

مصير اللاجئين من تيمور الشرقية المتبقين في تيمور الغربية هو أيضا مسألة تثير القلق لدى اليابان. لقد جعلت جهود السلطات الإندونيسية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بالمستطاع عودة ١٦٧ ٠٠٠ لاجئ. ولكن الأمين العام صرح بأن عدد اللاجئين المتبقين في تيمور الغربية يقدر بما يتراوح بين ٨٥ ٠٠٠ و ١٢٠ ٠٠٠ لاجئ. والافتقار إلى إحراز تقدم ملموس بشأن هذه القضية في الأشهر الأخيرة يبين بوضوح أنه يتعين على الأطراف المعنية أن تبذل جهودا أكبر. وذُكِّرنا أيضا بأن موارد مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين محدودة. وبالرغم من ذلك، تعتقد اليابان أن الدعم الدولي ضروري لحل هذه المشكلة الصعبة، وتؤيد اليابان مشاركة وجهود المفوضية. ونطلب إلى السلطات الإندونيسية أن تبذل المزيد من الجهود للتعاون مع المفوضية، وتلك هي الصيغة الفعالة الوحيدة لحل مشكلة اللاجئين.

إن الحادثة المأساوية التي وقعت مؤخرا وعدم إحراز تقدم بعض جوانب الحالة يؤكدان ضرورة مواصلة الجهود المصممة من جانب جميع الأطراف والمشاركين في هذه المسألة. وفي هذا الصدد، أكرر من جديد مرة أخرى التزام اليابان بالتعاون على أفضل وجه مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية ومع شعب تيمور الشرقية بصدد جهودهما لبناء دولة رائدها السلام والديمقراطية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمي هو ممثل إندونيسيا. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ويبيسونو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أطلع وفدي على تقرير الأمين العام الشامل المتضمن في الوثيقة S/2000/738. وبعد أن اشتركنا في جلسة المجلس يوم ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ المتعلقة بالحالة في تيمور الشرقية. سوف تقتصر مداخلتنا على التطورات التي طرأت خلال الشهر الماضي.

حسبما أكد ذلك التقرير أقامت حكومة إندونيسيا تعاونا طيبا مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية منذ بداية ولايتها التي أذن بها مجلس الأمن. وتضمنت التطورات الهامة التي تعكس تعاون ودعم إندونيسيا بصورة مخلصة من أجل تنمية تيمور الشرقية، في جملة أمور، منها الزيارة التي قام بها الرئيس عبد الرحمن واحد إلى ديلي في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠ وتوقيع البلاغ المشترك بشأن القضايا التي يتعين حلها بغية إقامة علاقات ودية ومفيدة للطرفين بين إندونيسيا وتيمور الشرقية. ويلتزم الطرفان باتخاذ تدابير تشمل تشجيع التجارة والاتصالات؛ وتقديم التعاون القانوني؛ وإنشاء مكاتب تمثيلية في جاكرتا وديلي وكوبانغ؛ واستمرار توفير إمكانية وصول التيموريين الشرقيين إلى مؤسسات التعليم الإندونيسية.

ونتيجة للمناقشات المكثفة التي جرت في جاكرتا يوم ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ حول المسائل القانونية، وقعت الحكومة الإندونيسية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية مذكرة تفاهم للتعاون في الشؤون القانونية، والقضائية ومسائل حقوق الإنسان. وفي سياق تنفيذ هذا التفاهم، واصلت السلطات الإندونيسية تقديم كل أشكال التعاون من أجل تقديم مرتكبي الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان للعدالة. وفي هذا الصدد، وصل فريق من مكتب المدعي العام الإندونيسي إلى ديلي يوم ١٩ تموز/يوليه، في مهمة استغرقت عشرة أيام، هدفها جمع الأدلة وأقوال الشهود فيما يتعلق بخمس من القضايا الجنائية ذات الأولوية التي ستقدمها إندونيسيا. والتقى الفريق الإندونيسي خلال الزيارة مع مسؤولين من وحدة الجرائم الجسيمة، والمكتب السياسي، ومكتب حقوق الإنسان، التابعين للإدارة الانتقالية.

ومثلما جاء في الفقرة ٥٢ من التقرير، فإن الحالة الأمنية ''ثابتة بصورة عامة''. وتمشيا مع ما جاء في مذكرة التفاهم بشأن التنسيق التكتيكي في المنطقة الحدودية لتعزيز التعاون، والموقعة بين قائد نوسا تينجارا الشرقية، وقائد القوة التابعة للإدارة الانتقالية في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، قامت القوات المسلحة الإندونيسية في إطار الوفاء بمسؤوليتها عن الأمن في الجانب الذي يتبعها من الحدود، بوزع كتائب إضافية على الحدود لضمان الأمن والاستقرار. وقد أسفرت تلك الجهود المتجددة عن حالة أكثر هدوءا.

ويتجلى التعاون الذي تبديه إندونيسيا، أيضا، في عدد من الاتفاقات التي تم التوصل إليها مع الإدارة الانتقالية خلال ثلاث جولات من المفاوضات. وفي أعقاب الجولة الثالثة من المفاوضات، والتي عقدت في سورابايا أوائل الشهر الحالي، اتفق الجانبان، من جملة أمور أخرى، على إنشاء لجنة حدود مشتركة، ستكلف بمهمة إنشاء نظام حدودي، بما في ذلك ترسيم الحدود بين نوسا تينجارا الشرقية وتيمور الشرقية، وتحديد الحدود البحرية بين إندونيسيا وتيمور الشرقية. وينتظر لهذه اللجنة التي ستضم مسؤولين من الحكومة الإندونيسية وممثلين عن الإدارة الانتقالية، أن تعمل في المستقبل القريب للبدء في وضع نظام لحركة المرور العابر للحدود، وزيارات الإندونيسيين والتيموريين الشرقيين. وفضلا عن ذلك، تعكف الحكومة الإندونيسية والإدارة الانتقالية حاليا على وضع الإجراءات المتعلقة بالمرور العابر بين جيب أويكوسي وسائر تيمور الشرقية. ويتصدى الجانبان، أيضا، لمسألة دفع المعاشات التقاعدية للموظفين السابقين الذي يودون الإقامة في تيمور الشرقية.

إن وفدي يرى من الضروري التأكيد على أنه ليس هناك حلول سهلة لمشكلة اللاجئين في نوسا تينجارا الشرقية المتعددة الجوانب. ومنذ البداية، لم تدخر الحكومة الإندونيسية وسعا في التعاون مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمات الإنسانية الدولية الأخرى ذات الصلة للتعجيل بترحيل اللاجئين. وخلال الأشهر القليلة الماضية، تم إدماج ٠٠٠ ١٦٧ لاجئ في المجتمع التيموري الشرقي. وتصف الفقرة ١٣ من التقرير هذه العملية بأنها ''سلسة بصورة عامة''.

وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن ترحيب الأعداد المتبقية من اللاجئين في نوسا تينجارا الشرقية يمكن تسهيله بدرجة كبيرة من خلال ضمانات مناسبة تعطى لهم بشأن الضرورات الأساسية، ومن بينها الطعام، والمأوى، والأمن في تيمور الشرقية. ويتطلب الحل الناجح لهذه المشكلة مساعدة المجتمع الدولي التي تشتد الحاجة إليها. وفي الوقت نفسه، فإن المسؤولية عن اللاجئين هي مسؤولية جماعية، ولذا فإن على الأمم المتحدة دورا مهما تؤديه في التخفيف من قلق اللاجئين.

إن وفدي يأسف لقرار مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإغلاق مكتبها في بيتون مؤقتا، بسبب شواغل أمنية، خلال إجراء عملية تسجيل اللاجئين. إلا أننا لاحظنا أن المفوضية ستواصل تأدية أنشطتها من أتامبوا. وبغية معالجة تلك الشواغل، وللتعجيل بإعادة اللاجئين إلى الوطن، عقد اجتماع في ديناسار، بالي، يومي ٢٦ و ٢٧ تموز/يوليه، ضم ممثلي مختلف الجماعات التيمورية الشرقية، والممثل الخاص للأمين العام، وقائد القوة التابعة للأمم المتحدة، وقائد القيادة العسكرية لمنطقة أوديانا. ونأمل أن يؤدي هذا الاجتماع إلى نتائج مثمرة. وخلال هذا الاجتماع أعربت الأطراف المعنية عن موافقتها من حيث المبدأ على الإسراع بإعادة اللاجئين، وأعربت عن الأمل في أن يتم تنفيذ هذه الخطة في المستقبل القريب.

وفي هذا السياق، وبينما نؤكد على الحاجة الملحة إلى تعزيز المصالحة بين التيموريين الشرقيين من كافة المشارب السياسية، يسر وفدي أن يبلغ المجلس بأن هذا العمل قد بدأ مؤخرا، على هامش اجتماع بالي المشار إليه آنفا. ونحن نعتقد أن ذلك يشكل تطورا مشجعا في إطار إرساء أساس متين يمكن أن يقوم عليه مجتمع تيموري شرقي متجانس.

لقد تمثلت سياسة إندونيسيا الثابتة في إدانة كل أعمال العنف، إدانة قوية، بما في ذلك الحادث المأساوي الذي وقع في سواي، تيمور الشرقية، يوم ٢٤ تموز/يوليه. إن مقتل أحد أفراد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام، من نيوزيلندا، أمر يأسف له وفدي بشدة. وفي هذه المناسبة الحزينة، يضم وفدي صوته إلى المتكلمين الآخرين في تقديم المواساة الصادقة للأسرة المكلومة في هذا المصاب الأليم. وعلى الرغم من جهود الحكومة الإندونيسية التي لا تكل لتوفير الأمن، يتعذر في ظل مثل هذه الظروف غير المستقرة السيطرة على تصرفات كل فرد في مخيمات اللاجئين. لقد وقع الحادث بعد جهود مضنية بذلتها الحكومة الإندونيسية لمنع وقوع أعمال عنف من هذا القبيل، وقد وصفت الإدارة المؤقتة مثل هذه الأعمال بأنها حوادث منعزلة.

ومع ذلك، فقد تجاوبت الحكومة الإندونيسية على جناح السرعة إزاء هذا الحادث المؤسف، بتعاونها الكامل في التحقيقات الجارية. وقد انعكس هذا التعاون المثالي في الدعوة التي وجهتها إندونيسيا لحكومة نيوزيلندا بالتحقيق المشترك في الحادث الذي راح ضحيته أحد رعاياها. وإن كان هذا الحادث هو الأول من نوعه الذي يروح ضحيته أحد جنود قوة حفظ السلام في تيمور الشرقية في ظروف قتالية، فإن وفدي يعتقد بقوة أن هذه الخسارة الفادحة تتطلب اهتمامنا العاجل.

وتلافيا لتكرار مثل هذه الحوادث المؤسفة، فقد سبق للسلطات الإندونيسية أن اقترحت على الإدارة المؤقتة تسيير دوريات مشتركة ونقاط حدودية مشتركة، وتبادل ضباط الاتصال العسكري. ولسوء الطالع، رفضت الإدارة المؤقتة هذه الاقتراحات على أساس أن الأطراف المعنية ينبغي أن تكون مسؤولة عن توفير الأمن كل على الجانب الذي يخصه من الحدود.

وأخيرا، وكما قال الأمين العام، فإن أفضل ضمان لأمن تيمور الشرقية في المستقبل:

”يكمن في وجود علاقات سليمة مع البلدان في المنطقة، لا سيما إندونيسيا، ومع أقرب جيرانها“ (S/2000/738، الفقرة ٦٧).

وفي حقيقة الأمر، فإن تحقيق هذا الهدف السامي سوف ييسر فتح صفحة جديدة لعهد من المودة والصداقة، والفائدة المتبادلة لكل من الشعبين. ووصولا إلى هذه الغاية، سوف تواصل إندونيسيا بذل التعاون والمساندة. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا للممثل الخاص

للأمين العام والأطراف المعنية الأخرى لما يبذلونه من جهد من أجل إنجاح هذه المهمة المعقدة وما تمثله من تحديات.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد عنابي للرد على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

السيد عنابي (تكلم بالانكليزية): حيث أن الوقت قد تأخر سأحاول الإيجاز. كان هناك في الأساس سؤالين، يتعلق أحدهما بوضع فالينتيل وما يمكن عمله لتحسينه، والثاني يتعلق بما ينبغي عمله بشأن اللاجئين في تيمور الغربية.

وفيما يتعلق بالقوات المسلحة التابعة للجنة التحرير الوطني لتيمور الشرقية، فبعض أعضائها يعملون كضباط أمن في الإدارة الانتقالية؛ ويعمل البعض الآخر في وظائف الاتصال، بين الإدارة الانتقالية والسكان المحليين. وقد أعطوا، بالطبع، الخيار لطلب الاشتراك في قوة الشرطة الجديدة لتيمور الشرقية، لكنهم اختاروا عدم القيام بذلك لأسباب مفهومة تماما. وقد ذهب عدد كبير منهم في إجازات، بعضها ممتد، وعادوا إلى ديارهم وأسرهم، مما خفض عددهم في منطقة تركزهم في مقاطعة أيلو من أكثر من ١٠٠٠ فرد إلى أقل من ٥٠٠. وتنظر الإدارة الانتقالية في خيارات مختلفة لإعادة إدماج أعضاء القوات المسلحة التابعة للجنة التحرير الوطني لتيمور الشرقية الذين لن ينضموا إلى قوة الدفاع أو الأمن المقترحة، سواء لأنهم لا يرغبون في ذلك أو لأنهم غير مؤهلين لذلك، في الحياة المدنية. ونرى أن التوصيات التي ستعدها الدراسة الجارية للكلية الملكية بشأن إنشاء قوة أمن أو دفاع في تيمور الشرقية ستمكن الإدارة الانتقالية من التقدم في بعض هذه الخيارات. وحتى ذلك الوقت يحصل أعضاء القوات المسلحة المذكورة الموجودون في منطقة التركز بمقاطعة أيلو على الإمدادات الغذائية، بطبيعة الحال، وبذلت الجهود لتحسين أماكن سكنهم وظروفهم المعيشية بصورة عامة، وذلك بالإضافة إلى المنحة المقدمة من الميزانية الموحدة لتيمور الشرقية، كما ذكرت في بياني.

وفيما يتصل بما يمكن القيام به لتحسين حالة اللاجئين في تيمور الغربية، والتدابير التي يمكن اتخاذها بهذا الصدد، أعتقد أنها معروفة جيدا. وقد ذكر بعضها أعضاء المجلس. وبإيجاز، فالمطلوب هو إمكانية الوصول إلى اللاجئين دون عائق؛ وضمانات لأمن اللاجئين والعاملين في المجال الإنساني؛ وفصل اللاجئين عن الجنود وضباط الشرطة وموظفي الخدمة المدنية السابقين؛ والقيام بعملية تسجيل لها مصداقية وتمكن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من تأكيد عدد الموجودين في المخيمات بالضبط، والتحقق من رغباتهم كذلك. وقد يساعد التزام من جانب حكومة إندونيسيا بدفع معاشات تقاعدية لموظفي الخدمة المدنية السابقين، بما في ذلك، بعد الاستقلال، على إزالة إحدى العقبات التي تعترض عودة اللاجئين. ختاما، ينبغي، بالطبع، تشجيع حكومة إندونيسيا على ضمان إنهاء أنشطة الميليشيات في المخيمات، كما ذكرت في بياني.

وقد يرى المجلس تناول هذه المسائل في البيان الرئاسي المقترح، الذي سينظر فيه في الأيام المقبلة، ولكن قد يرى أعضاء المجلس أيضا، كل على حدة، الاتصال بحكومة إندونيسيا للنظر في كيفية اتخاذ هذه التدابير، وما يمكن القيام به لضمان تنفيذها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السيد عنابي على الإيضاحات التي قدمها.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد انتهى من هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/١٠.